

توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائي

د. معاذ سليمان الملا

أستاذ القانون الجنائي المساعد

كلية القانون الكويتية العالمية

الملخص:

تتجه دول العالم إلى بناء منظومة آلية ذكية متطورة قادرة على تحقيق التحول الرقمي، والذي يُعد من أهم دعائم النمو الاقتصادي الحديث، فهذه الدول تسعى جاهدة إلى توفير بيئة جاذبة للتنافس الاستثماري، من خلال جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، بهدف تنمية مواردها المختلفة وصولاً إلى مجتمع المعرفة والابتكار. وهذا المبتغى يتوافق تماماً مع الدعوات الأممية بشأن تنفيذ خطط التنمية المستدامة لعام 2030.

لذلك تسعى الدول في سياق هذا التحول إلى استغلال التكنولوجيا الحديثة في مكافحة العديد من القضايا المؤرقة لها ولمجتمعاتها، وأهمها القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد وانعكاساتها السلبية خصوصاً على بيئتها التنموية، فهذه الظاهرة - بحق - تجعل من البيئة الاقتصادية بيئة طاردة للمستثمرين الأجانب والمواطنين أيضاً، إذ يخشون من وضع أموالهم في بيئة تفتقد للاستقرار الاقتصادي، كما أنها تبديد الثقة في التعامل مع الأجهزة الحكومية في إنجاح عجلة التنمية.

ولقد خصصنا هذه الدراسة لبحث إحدى الآليات الحديثة المتبعة في بعض الدول لمكافحة جرائم الفساد والوقاية منها، وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في رصد التعاملات غير المشروعة والتنبؤ بها، فقد ثبت أن استخدامها يترك أثراً إيجابياً في البيئة الاقتصادية، كونها تعزز من مفهوم الحكومة المفتوحة ومفهوم الشفافية.

ومن أجل إعدادها استعنا بالمنهج الوصفي، المستند إلى بيانات وحقائق حديثة عن ظاهرة الفساد في المجتمع الكويتي في ضوء مؤشر مدركات الفساد، ومسلك المشرع الكويتي في مواجهة هذه الظاهرة وتدابير مواجهتها في ضوء القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وسوف نستخدم المنهج المقارن في بعض الجوانب، حيث سنعرض مسلك بعض الدول التي وظفت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة هذه الظاهرة، والوقوف على الأسس والمبادئ التوجيهية، والقواعد الإرشادية المعمول بها

في دول الاتحاد الأوروبي، مع توضيح الآلية التي اتبعتها دولة إستونيا كنموذج ناجح في هذا المجال.

وتبعاً لمنهجية الدراسة، قمنا بتقسيم خطتها إلى مبحثين اثنين، مسبقين بمطلب تمهيدي نحدد فيه أهمية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة عموماً، ففي المبحث الأول درسنا المواجهة الجنائية لمكافحة الفساد في دولة الكويت، وأما في المبحث الثاني فقد عرضنا فيه مدى الحاجة إلى الاستعانة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة جرائم الفساد والحد منها، لنختم الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

كلمات دالة: مكافحة الفساد، الحكومة الإلكترونية، الجريمة، النزاهة، الشفافية، المساءلة.

المقدمة:

بادئ ذي بدء؛ من المعلوم أنّ ظاهرة الفساد بمفهومها العام خطيرة تؤثر على المجتمعات البشرية كافة⁽¹⁾، وقد عبّر رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد ر. مالباس عن ذلك صراحة، بأنّ: «الفساد هو العدو الأول للدول النامية»، فهي مازالت تعاني من تداعياته السلبية، على الرغم من وجود نصوص قانونية تُجرّم بعض مظاهره.

فالفساد من بين الآفات التي تصيب القيمة الأخلاقية للإنسان، حيث تتغلغل فيه شيئاً فشيئاً لتدمر دعائم المجتمع الذي يعيش فيه، وتنال من مقدراته. وما يؤكد ذلك أنّ هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر السلبية، التي تتجدد، وتتطور، وتتأقلم مع واقع تغير أنماط حياة الإنسان، بدأت تعتمد وبشكل كبير على إرهابات ما قدمته الثورة الصناعية الثالثة، أو الثورة الرقمية كما اشتهر عنها، ولعل أهم مخترعاتها أدوات تقنية المعلومات، والاتصالات، والحاسب الآلي، والهاتف المحمول، والإنترنت، وغير ذلك من الأدوات التي أصبحت جزءاً من حياتنا.

فهذه الأدوات بقدر ما بسطت من أسلوب التعامل والتواصل بين بني البشر أنفسهم، أو بينهم وبين حكوماتهم من أجل إنجاز مختلف المعاملات والخدمات الإلكترونية، إلا أنّها بالمقابل طوّرت ووسّعت من نطاق ظاهرة الفساد كنموذج إجرامي يتشخّح بأساليب مستحدثة، جعلتها تنصدر قائمة أنشطة الإجرام المنظم.

ولما كانت دول العالم قد فقدت فعلاً زمام السيطرة في تحقيق حماية فعّالة لمجتمعاتها من المخاطر، التي تتسبب بها ظاهرة الفساد على المجتمع، وسقوط الحواجز الجغرافية أمام الجريمة بسبب أدوات التقنية الحديثة، وانفتاح العالم على بعضه في جميع المجالات بسبب تلك الأدوات مع غياب ملحوظ للغة التعاون الدولي، نجد أنّ بعض الدول تتطلع الآن - ونحن في عصر الثورة الصناعية الرابعة - إلى أن تكون هذه المرحلة من أهم المراحل، التي ستضمن مواجهة فعّالة لمكافحة الفساد، والحد من آثاره من خلال تفعيل قنوات الحكومة الإلكترونية، وتطوير برامجها للانتقال إلى الحكومة الذكية، التي ستعزز من مفهوم الشفافية والمساءلة والنزاهة، وتحصّن أيضاً المقومات الأساسية لمجتمعاتها.

(1) تتفاوت ظاهرة الفساد من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر، فبالرغم من أنّ الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات، إلا أنه يمكن ملاحظة خصوصية تفسيرها بين شعب وآخر تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما تختلف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها، وذلك ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد. راجع: د. محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي - مفهومه وأبعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014، ص 10.

أولاً: أهمية موضوع البحث

يحظى موضوع مكافحة الفساد - حتى يومنا هذا - باهتمام بالغ الأهمية على المستويين الدولي والمحلي، فالمجتمعات لا يمكن لها أن تتطور في ظل وجود هذه الآفة التي تنخر جسدها، لأنها ستشكل عائقاً حقيقياً أمام بلوغ سلم التنمية. ولا ضير بالقول إن الدول النامية قد أصبحت شبه عاجزة عن مواجهة ظاهرة الفساد، والحد من آثارها المدمرة على مقوماتها الأساسية، وذلك بالرغم من وجود تشريعات قانونية خاصة تفق مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة سنة 2003.

وسنطرح في هذا البحث مدى إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجرائم التي تنتج عن هذه الظاهرة، خصوصاً مع الاعتماد الكبير من قبل الحكومات والأفراد على أدوات تقنية المعلومات، وشبكات الاتصالات باعتبارها المحيط الأساسي الذي تعمل من خلاله تلك التكنولوجيا، فقد أثبتت بعض الدول نجاح تجربتها العملية في القضاء على هذه الظاهرة، حيث كانت سبباً في إنعاش بيئتها الاقتصادية والتنموية التي ترجمتها أرقام المؤشرات العالمية المختلفة، من بينها مؤشر مدركات الفساد.

ثانياً: مشكلة البحث

تبذل دولة الكويت جهوداً مهمة لمكافحة الفساد منذ انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة سنة 2003، وأيضاً انضمامها إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الصادرة عام 2010، وإصدار القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، إلا أن هذه الجهود لم تكن مرضية، فحيل الفاسدين والمفسدين الذين وصفهم البعض بأصحاب الياقات البيضاء⁽²⁾ حالت دون تحقيق مواجهة فعّالة. ويظهر ذلك من خلال تذبذب نتائج دولة الكويت في مكافحة الفساد، حيث يرتفع ترتيبها الدولي والإقليمي في نتائج المؤشرات العالمية المختلفة أحياناً، لكنه يتراجع أحياناً أخرى.

(2) هذا المصطلح أطلق قديماً على رجال الأعمال وهم أشخاص ذوو مكانة اجتماعية، يملكون القدرة في السيطرة أو التأثير على الجوانب الاقتصادية (تجارية، مالية، مهنية، ضريبية، جمركية وإلى غير ذلك) في المجتمع، ويدخل ضمن ذلك انتهاك دعائم النظام الاقتصادي منها من خلال ارتكاب أنشطة أطلق عليها في الفقه الجرائم الاقتصادية. وقد نما هذا المصطلح في عصر الثورات الصناعية وصولاً إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة. للمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع لدى:

Gilbert Geis, The Roots and Variant Definitions of the Concepts of "White-Collar Crime", Chapter 2, The Oxford Handbook of White-Collar Crime, Edited by Shanna R. Van Slyke, Michael L. Benson, and Francis T. Cullen-2016, Oxford University Press. P, 25.

فلقد أجمعت التقارير السنوية على أنّ الفساد من بين العوامل التي عجزت أجهزة الدولة عن مكافحتها، وهو ما ينعكس سلباً بطبيعة الحال على الخطط التنموية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، فتفشي نسبة الفساد قد تؤدي إلى أمرين اثنين لا ثالث لهما؛ الأمر الأول: يؤدي إلى تضائل فرص الاستثمار أمام أصحاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية الجادة، والأمر الثاني: قد يشجع المستثمر على انتهاك القانون من أجل الحصول على كسب غير مشروع، وهذا أمر متوقع من منظورنا الجنائي.

ثالثاً: تساؤلات البحث

تدفعنا مشكلة البحث إلى طرح عدة أسئلة نراها مهمة جداً، إذ تشكل إجاباتها الجوهر الذي نسعى إليه من وراء هذه الدراسة، وهو سعيها إلى تحديد أوجه القصور في مكافحة الفساد، وتوضيح مدى إمكانية مواجهته من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وأهم هذه الأسئلة:

ما المقصود بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟ وهل هي أداة فعالة في مكافحة الجريمة؟ كيف يمكن مواجهة الفساد من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟ وهل هناك تطبيقات تؤكد نجاح ذلك؟

ما المشكلات التي تعيق القضاء على ظاهرة الفساد؟ وهل الخدمات الإلكترونية كافية لمواجهة هذه الظاهرة؟

ما مدى كفاية القوانين الجزائية لمكافحة جرائم الفساد والحد من آثارها؟ وهل اعترف المشرع الكويتي بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟

رابعاً: أهداف البحث

من واقع الأسئلة المطروحة، فإنّ أهدافنا تتجلى في محاولتنا إضافة فائدة علمية تنصب في مصلحة المجتمع والدولة معاً، وذلك من خلال بيان مدى إمكانية تفعيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمكافحة جرائم الفساد في دولة الكويت، بعد تحديد أوجه القصور في آلية المواجهة، وتقويم السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة عموماً، وجرائم الفساد خصوصاً لضمان سير العجلة التنموية، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، لاسيما الاستثمار بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، التي تبرز مدى حاجتنا للانتقال إلى الخدمات الذكية، وليس الإلكترونية فقط، وذلك بعد رسم أخلاقيات استخدامها.

فما نأمل في هذا البحث - وبحق - أن يلتفت المشرع الكويتي، وكذلك الأجهزة المختصة، وعلى رأسها الهيئة العامة لمكافحة الفساد، التي أناط بها القانون رقم 2 لسنة 2016 مهام

كبيرة، تعزّز من أدائها في مواجهة هذه الظاهرة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تماثلنا في بعض الجوانب في التصدي لظاهرة الفساد، وما حققت من نتائج إيجابية على أرض الواقع بسبب استعانتها بهذه التكنولوجيا، واعتبارها إحدى التدابير الحديثة لمكافحة الجريمة.

خامساً: منهجية البحث

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي، المستند إلى ما رصده مؤشر مدركات الفساد من نتائج سلبية، تعكس مدى تعارض توجه دولة الكويت نحو تنفيذ الخطط التنموية، واستعراض الأسباب التي بيّنتها منظمة الشفافية العالمية حول ذلك، وآثار ذلك على المقومات الأساسية للمجتمع. وكذلك عرض النصوص القانونية المجرّمة لأنشطة الفساد في القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد، والبحث في مدى جدوى التدابير المقررة لهذه المواجهة، مسلطين الضوء على استراتيجية مكافحة الفساد لعام 2019-2024.

وكذلك سوف نستعرض تجربة دولة إستونيا، التي استطاعت أن تحد من هذه الظاهرة، وذلك بعد عرض الأسس والمبادئ الأخلاقية والقواعد الإرشادية لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي، ومدى إمكانية اعتبار هذه التكنولوجيا أداة فاعلة لمكافحة ظاهرة الفساد.

سادساً: خطة البحث

ومن أجل الإحاطة بموضوعات البحث ومحتوياته، فقد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، يسبقهما مطلب تمهيدي، وذلك كالآتي:

مطلب تمهيدي: ماهية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائي الكويتي

المبحث الثاني: تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لمكافحة جرائم الفساد

مطلب تمهيدي

ماهية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

تُعد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من بين أهم الإنجازات التي قدمتها الثورة الصناعية الرابعة⁽³⁾، فبعد أن كانت فكرتها في القرون السابقة محض خيال، أصبحت الآن - وبحق - واقعاً حقيقياً سيغير ملامح أنماط حياتنا⁽⁴⁾.

وقد رأينا من المهم جداً تخصيص هذا المطلب للحديث بالقدر الكافي الذي يمهد لعرض دراستنا في حقل القانون الجنائي، فقسمنا المطلب إلى فرعين اثنين: الأول، نبين فيه مفهوم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، بينما نستعرض في الثاني مميزات هذه التكنولوجيا وعيوبها.

الفرع الأول

مفهوم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

يُعتبر مصطلح الذكاء الاصطناعي مصطلحاً غامضاً لدى مستخدمي أدوات تقنية المعلومات وشبكة الإنترنت، فلا يوجد تعريف موحد لهذه التكنولوجيا حتى الآن، وقد تعددت تلك التعريفات التي تؤكد جميعها على أنها هي: قدرة الآلة على تعلم صفات البشر.

فقد عرّفها البعض بأنها: «العلم الذي يتعلق بهندسة صناعة الآلات الذكية، وبرمجتها على النحو الذي تتقارب فيه مع الذكاء البشري وأنماطه السلوكية، التي يمكن ملاحظتها من الناحية البيولوجية»⁽⁵⁾. كما عرّفها البعض الآخر بأنها: «تمكين الآلات للقيام بالأشياء،

(3) فضلاً عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، هناك تكنولوجيات عديدة أخرى للثورة الصناعية الرابعة مثل إنترنت الأشياء، و«البلوك تشين»، والروبوتات، والسيارات ذاتية القيادة، وإلى غير ذلك من تكنولوجيات ستغير جذرياً أنماط حياتنا. للمزيد من التفاصيل راجع:

Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution, World Economic Forum, Geneva-Switzerland, 2016, p. 7.

حول نشأة الذكاء الاصطناعي راجع: د. محمود طارق هارون، مدخل إلى علم الذكاء الاصطناعي، ط1، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، 2019، ص14.

(4) Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence-A History of Ideas and Achievements, 2010, Cambridge University Press, NY, USA, Pp, 3-61/p. 53.

(5) John McCarthy, what is Artificial Intelligence? Computer Science Department, Stanford University, November 12, 2007, p. 2. <http://www-formal.stanford.edu/jmc/>

التي يقوم بها العقل البشري»⁽⁶⁾. وذهب آخرون إلى أنها: «مجموعة من التقنيات العلمية، التي تركز على الأتمتة والسرعة، والقابلية لأداء الإنسان في التفكير وصنع القرار»⁽⁷⁾. وغير بعيد من ذلك، تم تعريفها أيضاً بأنها: «محاكاة الآلة للوظائف المعرفية التي يربطها الإنسان بالعقول البشرية الأخرى، مثل التعلم وحل المشكلات»⁽⁸⁾.

وبالنظر إلى مجمل هذه التعريفات، نجد أنها تتفق على أنّ مفهوم هذه التكنولوجيا ينصرف بشكل مباشر إلى العلم، الذي يدرس السلوك البشري واستيعاب صفاته، لاسيما الذكاء منها، وذلك من خلال تطوير برمجيات الأنظمة الآلية المختلفة، التي يستخدمها الإنسان ذاته، بشكل يومي كأجهزة الحواسيب، والهواتف النقالة، والمركبات ذاتية القيادة، وأيضاً محركات البحث، وبرامج الترجمة الآلية والتشفير وغيرها من التطبيقات الأخرى المحيطة بنا، والتي نشعر الآن بتفاعلها معنا وتلبية احتياجاتنا الشخصية.

وهذا التفاعل كان ثمار ما ينتجه البشر من أحجام هائلة جداً من البيانات، التي يتم استخدامها يومياً، عبر الأنظمة الآلية المختلفة وشبكة الإنترنت⁽⁹⁾. وبقدر هذا الاستخدام، تكون الأنظمة الآلية أكثر تفاعلاً وذكاءً، بسبب أسلوب التنقيب فيها بواسطة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، خصوصاً خوارزميات التعلم التي تمكن تلك الأنظمة من التصرف والتعامل بشكل ذكي وسريع، فالمواقع الإلكترونية ومحركات البحث - على سبيل المثال - سواء أكانت تتعلق بالخدمات الحكومية أم بالخدمات الخاصة، أصبحت تستفيد من هذه العملية لمعرفة اهتمامات المستخدمين، وميولهم واتجاهاتهم، وغير ذلك من خلال البيانات المدخلة، حيث تقوم الأنظمة الآلية باكتشاف العلاقات الخفية للبيانات واستخلاص نتائجها وصولاً للمعرفة.

ومن خلال ذلك، يسعى العلماء لتصبح الأنظمة على قدر تتساوى فيه مع الذكاء البشري، من خلال دعمها ببعض القدرات السلوكية، كالإدراك والتفكير والحركة والانتقال وكيفية اتخاذ القرار، وأيضاً إكسابه القدرة على مهارات معينة لتدبير الأمور كالحفظ والتنبؤ

(6) Margaret A. Boden, Artificial Intelligence-A Very Short Introduction, Oxford University Press, UK, 2018, p. 1.

(7) Anastassia Lauterbach, Introduction to Artificial Intelligence and Machine Learning, (ch-2), The Law of Artificial Intelligence and Smart Machines-Understanding A.L. and the Legal Impact, Theodore F. Claypoole, American Bar Association, USA, 2019, p. 30.

(8) د. واثق علي الموسوي، الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والمفهوم، ج1، ط1، دار الأيام، عمان، الأردن، 2019، ص45.

(9) د. هيثم السيد أحمد عيسى، التشخيص الرقمي لحالة الإنسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقاً للاتحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية لعام 2016، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص7.

والتعامل، وغير ذلك من خبرات أخرى موجودة لدى الإنسان الطبيعي، الذي مازال يسعى إلى نقل خبراته إلى الآلة، حتى أصبحنا أمام مواجهة حقيقية للمقارنة بين الذكاء الإنساني والذكاء الاصطناعي.

وقد قسّم البعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة أقسام، تتفاوت في قدراتها بين رد الفعل البسيط والتفاعل الذاتي⁽¹⁰⁾، وذلك على النحو الآتي:

– **القسم الأول:** ويطلق عليه تطبيقات الذكاء الاصطناعي الضيق أو الضعيف، وهو أبسط أنواع التطبيقات، حيث يتم برمجتها للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة، ومثلها الألعاب الإلكترونية.

– **القسم الثاني:** يطلق عليه الذكاء الاصطناعي القوي أو العام، وهي تطبيقات تتميز بالقدرة على جمع المعلومات، وتحليلها، والاعتماد على تراكم الخبرات من المواقف التي يكتسبها، وتؤهله لاتخاذ القرارات. ومن أمثلتها المركبات ذاتية القيادة، وروبوتات الدردشة الفورية، وبرامج المساعدة الذاتية.

– **القسم الثالث:** ويطلق عليه الذكاء الاصطناعي الخارق، كونه يتفاعل اجتماعياً مع الإنسان، ويحاكيه من خلال فهم أفكاره، ومشاعره، وانفعالاته، وردة فعله في مواقف معينة والتنبؤ بسلوكياته.

إلا أن ذلك كله، لا يمنح هذه التطبيقات أفضلية على ذكاء الإنسان الذي اخترعه وطور قدراته⁽¹¹⁾، لاسيما مع ظهور اتجاه فقهي يرى خطورة هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة على حياة الإنسان ومستقبله، وذلك كما سنرى في الفرع الآتي.

وعلى أية حال، فإن الأنظمة الآلية حتى تبلغ هذا المستوى من الذكاء، فهي تحتاج إلى عدة عناصر أساسية تدخل في تكوينها⁽¹²⁾ هي:

1. توافر نظام بيانات، بحيث يتم استخدامه لتمثيل المعلومات والمعرفة من أجل اكتساب صفة التعلم.

(10) إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي: ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، دراسات المستقبل، العدد6، أبو ظبي، أبريل 2019، ص8-9. وانظر أيضاً:

Anastassia Lauterbach, op. cit., pp. 31-32.

(11) د. محمود طارق هارون، مرجع سابق، ص54. وراجع أيضاً:

John McCarthy, Op. cit., p. 3. Nils J. Nilsson, op. cit., p. 525; Gabriel Hallevy, When Robots Kill- Artificial Intelligence under criminal Law, Northeastern University Press, USA, 2013, p. 4.

(12) د. محمود طارق هارون، مرجع سابق، ص26؛ إيهاب خليفة، مرجع سابق، ص8.

2. خوارزميات ترسم طريقة استخدام هذه المعلومات لاكتساب القدرة على جمع المعلومات، وتحليلها، وتصنيفها وربط العلاقات فيما بينها.
3. لغة البرمجة لتمثيل كل من المعلومات والخوارزميات للوصول إلى نتائج، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب لتحقيق الهدف.

الفرع الثاني

مميزات وعيوب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

يمكن القول بأنّ تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عاد على البشرية بمميزات كثيرة في كافة المجالات، وتظهر دراسة أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات بأنّ هذه التكنولوجيا، وما تنطوي عليه من إمكانيات هائلة تحقق الصالح الاجتماعي، وتسرع عجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كما أنّ الاستثمار بهذه التكنولوجيا سيعجل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹³⁾. ومع ذلك لا يخلو استخدامها أيضاً من عيوب ومخاطر كثيرة على البشر، سنحاول بيانها على النحو الآتي⁽¹⁴⁾:

أولاً: القدرة على تنقيب وتحليل البيانات الضخمة

نعلم جميعاً مدى أهمية البيانات والمعلومات، التي بدأت الحكومات والشركات الاعتماد عليها في رسم سياساتها، ويعتبر اتخاذ القرار مسألة حاسمة، تحتاج إلى معطيات قد يصعب على الإنسان استيعاب الكم الهائل من البيانات، فصناعة القرار أمر حيوي وحساس للغاية، قد يُكلف الخطأ فيه خسائر كبيرة على الإدارة أو الشركة، بل؛ ويمكن أن يؤدي إلى إضعافها أو تدميرها. وتتميز تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تنقيب وتحليل البيانات، واستخراج المعطيات اللازمة، ودعم اتخاذ القرار بصورة مستقلة، والقدرة أيضاً على التنبؤ بموجب تحليلاتها.

ويكمن العيب في مدى دقة البيانات موضوع التحليل، فالبيانات قد تكون غير دقيقة، فتكون الآلة غير قادرة على الوصول إلى نتائج صحيحة.

(13) Stephen Ibaraki, Accelerating the Sustainable Development Goals through AI, AI for social good: How artificial intelligence can boost sustainable development, ITU News Magazine, 01/2017, P, 4.

https://www.itu.int/en/itu/news/Documents/2017/2017-01/2017_ITUNews01-en.pdf

(14) إيهاب خليفة، مرجع سابق، ص20.

ثانياً: القدرة على تحسين إدارة البيانات

يصعب على البشر التعامل مع البيانات الضخمة، التي قد يستغرق أمر معالجتها شهوراً كثيرة، من خلال الأوراق أو الخطابات المكتوبة، والبحث عن المطلوب، فالحكومات والشركات تبحث عن طرق حديثة وسهلة لإدارتها، أو بالأحرى معالجتها بعيداً عن الأخطاء، فأصبح الانتقال الإلكتروني مهماً لتسهيل قنوات الإدارة والمعالجة، فاستخدام الذكاء الاصطناعي يوفر ذلك، من خلال دعم الأنظمة المؤتمتة بآليات حديثة في ترتيب البيانات، وتصنيفها، والبحث عنها، وتقديمها بشكل أفضل وأدق مما يقوم به البشر. ومفاد ذلك أن الاعتماد على الآلة (الروبوتات) قد يهدد باختفاء بعض الوظائف مستقبلاً كمهنة المحاماة على سبيل المثال، والهندسة المعمارية وغير ذلك. وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى اختلال توزيع الدخل، لأنّ توزيع هذه التكنولوجيا سيتسبب في تراجع الطلب على بعض الوظائف، وتنشيط العمالة القادرة على التعامل معها.

ثالثاً: القدرة على رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية

استناداً إلى القدرة على تحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بالمخاطر، فإنّ اعتماد الحكومات والشركات على التجارة الإلكترونية، سيضمن قدرتها على رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في الجانب الاقتصادي، الذي سيعزز القدرة على الأداء في عمليات التصنيع، والتسويق، والخدمات، وجلب رؤوس الأموال، وخلق بيئة استثمارية فاعلة.

وتعتمد بعض الدول في حال هذه السياسة، كالصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، كما تعتمد عليها الشركات الكبرى مثل جوجل وفيسبوك وتويتر وأمازون وأبل.

ومع ذلك قد يترتب على الاعتماد عليها، تكبد خسائر كبيرة، بسبب قراءات خاطئة للآلة، ومن تلك الخسائر، الخسائر التي تكبدتها أسواق الأوراق المالية الأمريكية والأوروبية، بسبب اعتماد أنماط من التداول القائمة على برمجة الحواسيب، التي أنتجت عدداً كبيراً من الأسهم بسرعة كبيرة، وقامت بعمليات بيع مكثفة في وقت قياسي أدت إلى إحداث نتائج عكسية سببت خسائر كبيرة.

رابعاً: القدرة على تحسين جودة الحياة البشرية

تسهم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الحياة البشرية، من خلال فهم عميق لاحتياجاتهم الاجتماعية، مما يرفع من مستوى معيشتهم ورفاهيتهم والارتقاء

بأساليب حياتهم، ونرى ذلك في المركبات ذاتية القيادة، وتطوير الأجهزة الإلكترونية، وإنترنت الأشياء والمدن الذكية، وأيضاً جودة القطاع الطبي والصحي، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، وتطوير مجال البحث العلمي وغير ذلك، إلا أن ذلك قد يهدد حياة البشر بسبب هيمنة الآلة الذكية على تفاصيل الحياة اليومية، وتقليل دور الإنسان لاسيما مع انغماس الباحثين أكثر فأكثر في جعل الآلة تفكر وتشعر كالإنسان، وخطورة غياب سقف التطوير الذي قد يجعل من الآلة بدلاً من أن تحقق الرفاهية قاتلة ومدمرة. وهذا الأمر أدى إلى تنامي الرفض الاجتماعي لهيمنة الآلة.

خامساً: القدرة على تحقيق فكرة الأمن

تستخدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحقيق فكرة الأمن بشقيه الداخلي ومجالاته المتعددة، كالقدرة على تحليل بيانات المشتبه بهم صوتاً وصورة، ورصدهم ومتابعتهم ورصد الأنشطة غير المشروعة، ومن بينها الكشف عن وقائع جرائم الفساد والغش والاحتيال، وحماية البيئة وغير ذلك، وأيضاً حماية الأمن الخارجي من خلال تطوير أدوات الحرب كالأسلحة الإلكترونية، ومثلها الطائرات من دون طيار، هذا إلى جانب القدرة على التنبؤ بالتهديدات واكتشافها.

ومع ذلك، فقد تكون هذه التكنولوجيا مهددة لحقوق المستخدمين في الخصوصية، عبر اختراق سرية البيانات، أو انتهاك حرية التنقل، من خلال فرض رقابة عشوائية على المستخدمين، كذلك من بين التهديدات التي تنال الأمن الداخلي والخارجي ضعف الأمن السيبراني، فالأنظمة معرضة للتهديد بالاختراق، بما يترتب عليها المساس بالأفراد والمؤسسات، أو الخداع بسبب خطأ في تحليل البيانات والتنبؤ بها، ناهيك عن إمكانية توظيفها في ارتكاب الجريمة⁽¹⁵⁾.

• مدى استيعاب النصوص التشريعية الكويتية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

في دولة الكويت، يمكن القول إن مفهوم أتمتة الأنظمة موجود، ولكن دون تطبيق لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فقد عرّف المشرع الكويتي النظام المؤتمت في المادة الأولى من القانون رقم 20 لسنة 2004 بشأن المعاملات الإلكترونية بأنه: «برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي، تم إعداده ليتصرف أو يستجيب للتصرف بشكل مستقل،

(15) Isabelle Adam Mihaly Fazekas, Are emerging technologies helping win the fight against corruption in developing countries?, Dec-2018, Pathways for Prosperity Commission on Technology and Inclusive Development & Blavatnik School of Government, p. 24.
<https://pathwayscommission.bsg.ox.ac.uk/Fight-against-corruption-paper>

كليا أو جزئياً، دون تدخل أو إشراف أي شخص طبيعي، في الوقت الذي يتم التصرف أو الاستجابة له». وقد ورد التعريف ذاته في القانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

من هذا المفهوم، نجد أنَّ المشرع الكويتي يعترف بوجود هذه التكنولوجيا، ليس بوصفها أداة ذكية اصطناعية، وإنما بوصفها حاسباً آلياً فقط، وهو بالفعل ما نجده في الصورة البسيطة لاستخدام هذه التكنولوجيا في الخدمات. وقد احتلت دولة الكويت المرتبة الخامسة خليجياً والتاسعة والسبعين عالمياً في مؤشر جهوزية الذكاء الاصطناعي للحكومات لعام 2019، الصادر عن منظمة (أو كسفورد إنسايت) ومركز أبحاث التنمية الدولية في كندا.

المبحث الأول

مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائي الكويتي

الفساد مشكلة عالمية لم يتفق العالم حتى الآن على وضع تعريف لها، وهي من أعظم التحديات التي يواجهها العالم، إلا أن ملامح تعريفها ظهرت في اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة سنة 2003⁽¹⁶⁾ وهي أن: الفساد يتضمن سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويشمل ذلك القطاعين الخاص والعام⁽¹⁷⁾. فالفساد كما تُجمع عليه الأمم هو عبارة عن ظاهرة سلوكية خطيرة جداً على المقومات الأساسية للدول لاسيما النامية منها⁽¹⁸⁾.

في هذا المبحث سنلقي نظرة سريعة على واقع الفساد في دولة الكويت، وذلك في ضوء أحد أهم مؤشرات منظمة الشفافية الدولية⁽¹⁹⁾، لنقف بعد ذلك على مظاهر تجريمه في التشريع الجزائي الكويتي، والبحث في آلية التدابير الوقائية المتبعة للحد من آثاره. وسوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تبعاً لذلك.

(16) اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالقرار 4/58 في عام 2003، ودخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2005. وتعتبر هذه الاتفاقية أول صك ملزم قانوناً لمكافحة الفساد. راجع الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة - سيادة القانون على الرابط التالي:

<https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/governance/corruption/>

(17) د. هاشم السيد، الفساد المالي والإداري ط1، دار الوتد، الدوحة، قطر، 2019، ص13.

(18) يتفق الفقهاء على أن الفساد نوعان: الأول، يطلق عليه الفساد الصغير أي المخالفات التي يرتكبها صغار الموظفين، كحصول الموظف على منفعة لتعجيل المعاملة، أو تجاوز الدور، أو غير ذلك من ممارسات تتعارض مع ممارسات بسيطة في المنفعة، ولكنها جسيمة على الثقة. أما النوع الثاني، وهو الفساد الكبير الذي يتم على مستوى مسؤولي القطاعات، فمناصبهم تمنحهم صلاحية يحصلون بموجبها على مبالغ ضخمة كمشاريع البنية التحتية، والصفقات العسكرية وغير ذلك. أما أشكالها فهي تختلف باختلاف مجالها السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي، وغير ذلك مع إمكانية تحقق أكثر من مجال في نموذج إجرامي واحد. حول ذلك راجع: د. هاشم السيد، المرجع السابق، ص40 وما بعدها؛ د. نجار الوزيرة، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائي - دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص47. وفي مراجع اللغة الانجليزية راجع لدى:

Leslie Holmes, Corruption: A Very Short Introduction, 1ed, Oxford University, UK, 2015; Sharon Eicher, Introduction: What Corruption is and Why it Matters, Corruption in International Business(Corporate Social Responsibility), Gower e-book, UK, 2009, p. 4.

(19) منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية دولية تأسست عام 1993 من قبل البنك الدولي، وتختص بمعالجة قضايا الفساد على مستوى العالم، وترصد في تقريرها نتائج سنوية وغير سنوية. للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الإلكتروني للمنظمة على الرابط التالي:

<https://www.transparency.org>

المطلب الأول

نظرة سريعة على واقع الفساد في دولة الكويت

وقّعت دولة الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003، وصادقت عليها بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006، كما أنّها انضمت إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام 2010 وصادقت عليها عام 2013. كذلك صدر المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ثم تم استبداله بالقانون رقم 2 لسنة 2016 الذي جاء بالمسمى ذاته.

في هذا المطلب خصصنا فرعين اثنين: نوضح في الأول، ترتيب دولة الكويت في ضوء مؤشر مدركات الفساد العالمي في الأعوام من 2015 حتى 2019 والوقوف على أسباب التقرير، أما في الثاني، فسنبين في الآثار المترتبة على سلبية تلك النتائج.

الفرع الأول

دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي

يعد مؤشر مدركات الفساد من أهم وأكثر المؤشرات التي تختص بقياس ظاهرة الفساد على مستوى العالم، ويصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية باعتبارها الجهة التي تتكفل بتحليل ظاهرة الفساد، ودراسة أبعادها المختلفة عبر مؤشرات أخرى⁽²⁰⁾. فالعالم أصبح يعتمد على نتائجها السنوية لقياس مستوى النزاهة والشفافية في قطاعات الدول، ويركز هذا المؤشر على تحليل ظاهرة الفساد في القطاع العام، حيث يعتمد في منهجيته على البيانات المتاحة عن طريق استطلاعات الرأي التي يجريها عدد من المؤسسات المستقلة ذات المصادقية كالبنوك، والشركات، ورجال الأعمال، والمحللين والخبراء وأيضاً آراء الأشخاص؛ للإجابة عن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بممارسات أجهزة القطاع العام، وقياس مدى نجاح جهودها المبذولة في مكافحة ظاهرة الفساد.

ويقيس هذا المؤشر درجة الفساد في جميع دول العالم باعتماد درجات تتراوح بين (0-100)، وتمثل درجة 100 الأعلى نزاهة، بينما توصف درجة (0) بالأكثر فساداً، ويعتمد في هذا القياس على دعائم أساسية ثلاثة تتمثل في القيم الآتية:

(20) هناك مؤشرات أخرى تخضع لمنظمة الشفافية العالمية، وتختص أيضاً بقياس ظاهرة الفساد، فكل مؤشر يختص بعرض جانب معين، وهذه المؤشرات هي: دافعو الرشوة (BPI)، وتقرير الفساد العالمي (GCR)، وتقييمات نظام النزاهة الوطني (NIS)، ومقياس الفساد العالمي (GCB).

- 1- **الشفافية:** يُقاس فيها مدى إتاحة المعلومة، وفاعلية حق الوصول إليها، وكذلك الوضوح في طرق تسيير القطاع العام.
- 2- **المساءلة:** يُقاس فيها درجة استجابة القطاع العام لحاجة أو طلبات المواطنين، للحصول على معطيات كافية حول إدارة الشأن العام، كما يُقاس فيها إمكانية إيقاع الجزاء المناسب على المسؤول.
- 3- **النزاهة:** يُقاس فيها مدى فاعلية مكونات الحوكمة في منع الفساد.

وسنحاول في سياق هذا الموضوع وصف ظاهرة الفساد في دولة الكويت في ضوء مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2015، وهي الفترة التي اعتمدت فيها خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015، وأهدافها السبعة عشر المرتكزة على الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتضح ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد وفقاً للجدول الآتي:

السنوات	الدرجة من 100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الترتيب الخليجي
2015	49	55	6	5
2016	41	75	7 مكرراً	6
2017	39	85	8	5
2018	41	78	8	5
2019	40	85	9	6

ونلاحظ في الجدول التذبذب الواضح في مستوى دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2015 إلى عام 2019، حيث يظهر انخفاض الدرجة من 49 إلى 40 أي بواقع 9 درجات نزولاً في الترتيب العالمي، وانخفاضها من 6 إلى 9 أي بواقع ثلاث درجات في الترتيب العربي، وتذبذب ترتيبها الخليجي بين 5 و6 درجات أي في الترتيب الأخير.

وهذا الانخفاض جاء على ضوء تقييم مصدرين يعتمد عليهما المؤشر في تقييم ظاهرة الفساد، وهما المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث جاء استطلاع رأي المديرين التنفيذيين بنسبة 48% لعام 2019 منخفضاً بواقع 8% عن العام الذي سبقه، حيث كانت النسبة 58% عام 2018. كذلك جاء تقييم مشروع أنواع الديمقراطية لعام 2019 بنسبة 41% منخفضاً بواقع 5% عن العام الذي سبقه حيث كانت نسبة التقييم 45% عام 2018.

وقد حددت جمعية الشفافية الكويتية أسباب انخفاض ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2019، وبيّنت أنّ هذا الانخفاض مرجعه عوامل كثيرة

أسهمت في تفشي الفساد في دولة الكويت، ويمكن تحديدها وفق تحليلنا على النحو الآتي⁽²¹⁾:

أولاً: مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب التشريعي

وهي تلك الأسباب التي تتعلق بمنظومة القوانين المعمول بها في دولة الكويت، ومدى استيعابها للقضايا المتعلقة بظاهرة الفساد، وضمان مواجهتها بالتدابير الرقابية التي تحد من آثارها. ومن مظاهر ذلك إلغاء قانون تعارض المصالح، وعدم استبداله أو إدراجه ضمن القانون رقم 6 لسنة 2016 بشأن هيئة مكافحة الفساد، وتأخر تعديل أحكام قانون الجزاء الصادر سنة 1960 فيما يتعلق بتجريم الرشوة في القطاع الخاص، وأيضاً تنظيم حق الاطلاع على المعلومات، وقانون الهيئة العامة للديمقراطية وإلى غير ذلك من قوانين، وهو ما يستوجب على المشرع الإسراع في إقرارها لضمان التوافق مع متطلبات الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد لسنة 2003.

ثانياً: مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب التنظيمي والتنفيذي

وهذه الأسباب تتعلق بتنظيم قواعد العمل والإجراءات المتبعة في الجهات الحكومية، ومدى تحديدها لمسؤوليات الموظفين العموميين بشكل واضح، ومستوى التنسيق بين تلك الجهات بشأن الخدمات المقدمة للجمهور. وتتجلى بعض مظاهرها في البيروقراطية السائدة في أجهزة الدولة، فتضخم الجهاز الإداري وتفرعاته ومركزية القرار، وتعدد الإجراءات وتعقدتها، وغيرها من مظاهر سلبية تعتري الجهاز الحكومي وتنال من رضا الجمهور.

هذا إلى جانب افتقار تلك الأجهزة للمعايير المناسبة للاختيار والترقيات في الوظائف العامة، الأمر الذي أدى إلى تدهور بعض الأجهزة بسبب فشل قيادتها في الإدارة، وأيضاً ضعف الأجهزة الرقابية في القطاع الحكومي.

أما فيما يتعلق بالجانب التنفيذي؛ فهناك عدة ملاحظات تتعلق بغموض آلية متابعة استرداد الأموال العامة المختلسة من قبل الموظفين الهاربين خارج دولة الكويت، ومدى إمكانية تسليمهم إلى القضاء. فضلاً عن بقاء آلية البت في قضايا الفساد وانتهاكات المال العام في كل من جهازي النيابة العامة والقضاء.

(21) للاطلاع على تقرير جمعية الشفافية الكويتية: راجع الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://transparency.org.kw/ar>

ثالثاً: مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الإعلامي

وهي مجموعة الأسباب التي تعوق ممارسة حرية الإعلام، وحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، وأيضاً مسائل الإفصاح أو الكشف عن الذمة المالية، إلى غير ذلك من مقومات تعزز من مفهوم الشفافية. وما نراه الآن أنّ وسائل الإعلام لم تمارس دورها الحقيقي في الحد من هذه الظاهرة في دولة الكويت كجانب وقائي يضمن مواجهة فعّالة. فالجهاز الإعلامي والصحافي، سواء الرسمي أو الخاص، مسؤول تماماً في تسليط الضوء عن قضايا الفساد، لاسيما مع استفحالها في دولة الكويت. فلا ضير في القول أنّ هذه الآفة أصبحت وسيلة مقبولة بسبب تكريس ثقافة الفساد والإفساد، ولا نرى في المقابل منادات إعلامية لمكافحة أشكالها.

رابعاً: مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب السياسي

وهي مجموعة من الأسباب التي ترتبط بدور النظام السياسي في متابعة ومراقبة أداء من يعتلي الدرجات الوظيفية العليا في القطاع الحكومي، فصغار الموظفين يتغذون على تجاوزات القياديين، فيستغلون صلاحياتهم ونفوذهم في تغليب مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة للدولة. فهذا الجانب يمكن وصفه بالخلية الأولى للفساد، حيث تنمو وتتغذى عليه جميع أشكال الفساد الإداري والمالي والاجتماعي وغيره، لتؤدي في النهاية إلى تآكل الدولة، وفشلها وتدمير مجتمعا.

خامساً: مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الاجتماعي

وهي تلك الأسباب التي تتعلق بالمنظومة الأخلاقية والدينية والثقافية السائدة في المجتمع، وما يحكمها من عادات وتقاليد ترسخها الأعراف، التي تحدد العلاقات بين الأفراد ذاتهم، أو بينهم وبين أجهزة الدولة، ومدى احترام كليهما لهذه العلاقات التي تضمن الارتقاء في أداء العمل، الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق الأهداف التنموية التي يُنظر إليها كحق من حقوق الإنسان.

ومن المظاهر السلبية التي تفتشت في المجتمع الكويتي الرشوة، ففي بيانات مؤشر مخاطر الرشوة لعام 2019 والصادرة عن شركة ترايس صنفت دولة الكويت في المركز 121 من بين 200 دولة مشاركة في المؤشر، كما أظهر المؤشر تذييل دولة الكويت المركز الأخير بين دول الخليج.

ومن ذلك أيضاً الوساطة والمحسوبية والمحاباة وهي من أهم أسباب الفساد، وقد استشرى ذلك في كافة القطاعات الحكومية، وبشكل غير مسبوق، خصوصاً لدى بعض الأعضاء

في مجلس الأمة، الذين أطلق عليهم مصطلح نواب الخدمات.

سادساً: مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الاقتصادي

وهي الأسباب التي تتعلق بالوضع الاقتصادي في الدولة، ومستوى دخول المواطنين، ومدى العدالة في توزيع هذه الدخول ومعدلات البطالة ومستوى الفقر في الدولة. وفي دولة الكويت نلتمس ذلك من واقع تدني رواتب العاملين، وارتفاع مستوى المعيشة والعقار وأجور السكن، ومما لا شك فيه أن ذلك سبب في تفشي ظاهرة الفساد في القطاع الحكومي، إذ إن هذه الأسباب دفعت البعض إلى المتاجرة بوظيفته من أجل الحصول على الربح المادي أو المعنوي (خدمات).

سابعاً: مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب التكنولوجي

وهي الأسباب التي تتعلق بعدم تنفيذ خطة التحول الكامل إلى الحكومة الإلكترونية، أو تعطيل السير في بعض المعاملات في الدوائر الحكومية، لتكون رهناً بالنظام التقليدي الذي يعتمد على النظام الورقي والروتين الذي يمتلئ بالبيروقراطية، والتعقيد لإنجاز المعاملات المختلفة.

والجدير بالذكر أن فكرة الحكومة الإلكترونية تجسدت بوادرها في دولة الكويت عام 2000، وحتى الآن لم نصل لاستيفاء متطلبات الحكومة الإلكترونية بالشكل الذي ينقلها إلى تحقيق فكرة التحول الرقمي، أي الفكرة التي تدعم تحول الحكومة من إلكترونية إلى حكومة ذكية.

على أي حال؛ فإن قراءة أسباب الفساد وعوامل تفشيه بموجب ما أظهره تقرير مدركات الفساد لعام 2019 تقودنا - وبحق - إلى القول بأن ظاهرة الفساد موجودة ومتجذرة بكافة أنواعها وأشكالها في دولة الكويت، سواء في القطاع العام، أو حتى في القطاع الخاص الذي يستطيع التأثير على سياسة القطاع العام وتطويعه لخدماته.

الفرع الثاني

آثار الفساد على أوجه التنمية

هناك علاقة تبادلية بين الفساد وعرقلة تحقيق الأهداف التنموية. فلا يمكن إخفاء خطورة هذه الظاهرة على تلك الجهود التنموية، وانعكاس ذلك على المجتمع، فقد أصبحت الأمم أمام مواجهة صريحة تتطلب إما الإقرار بالآجماع للتصدي لهذه الظاهرة، وإيجاد السبل أو التدابير اللازمة للحد من آثارها، أو قبول الفوضى العارمة المترتبة على تفشيها. ومما

لاشك فيه أن هناك من يدافع عن هذه الفوضى كي يجني مصالحه منها⁽²²⁾.

وسوف نوضح كيف يؤثر الفساد على مجالات التنمية؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: آثار الفساد على التنمية في المجال الاجتماعي

إنّ المجال الاجتماعي تحكمه العادات والتقاليد الراسخة بين الأفراد ذاتهم أو بينهم وبين حكوماتهم، وتتجسد تنمية هذا المجال بتلبية الحكومات لاحتياجات الأفراد المتمثلة في العمل والغذاء والتعليم والطاقة والتكنولوجيا والسكن والرعاية الصحية والماء والأمن، إلى غير ذلك من موارد تمنح الأفراد شعوراً بالاستقرار والطمأنينة. وهذا بدوره سينعكس إما بالإيجاب أو بالسلب على المجالين الاقتصادي والبيئي كونهما يرتكزان من حيث الأصل على الجانب الاجتماعي، فمن دون الجانب الأخير، وهو المحور الإنساني لا يمكن الحديث عن المجالين السابقين.

ويضرب الفساد المجال الاجتماعي، ويعرقل تنميته من خلال إحداث زعزعة في جوهر هذه العلاقة التي قوامها الشعور بعدم الاستقرار والطمأنينة، وهذه الزعزعة لا يقتصر أمرها فقط على الحكومات بقدر ما تنصرف أيضاً إلى أفراد المجتمع ذاته، فكلاهما مسؤول عن هذه الآثار وتتجلى هذه الآثار فيما يأتي⁽²³⁾:

1. إضعاف القيم الأخلاقية إضافة إلى الإحباط الذي يسيطر على المواطنين، وتنعكس آثاره سواء فيما بينهم أو بينهم وبين حكوماتهم.
2. انتشار الظلم وعدم المساواة، على النحو الذي ينشئ فجوات عميقة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وقد يزيد ذلك من حدة التوتر الاجتماعي بسبب التمييز.
3. انهيار القيم وانتشار اللامبالاة، كنتيجة لئس بعض المواطنين من أساليب التعامل الشاذة، سواء فيما بينهم أو حتى بينهم وبين حكوماتهم.
4. إسقاط هيئة القانون وسيادته، وانتشار آفات الانحراف والجريمة والعنف.
5. انعدام أوجه الرقابة الحقيقية على التعاملات في القطاعين العام والخاص، وتفشي الشعور بعدم جدوى الإصلاح.

(22) Roberta Ann Johnson and & Shalendra Sharma, The Struggle Against Corruption: A Comparative Study-2004, Palgrave Macmillan, New York, p. 8.

(23) د. هاشم السيد، مرجع سابق، ص46؛ صلاح محمد الغزالي، مكافحة الفساد: مفاهيم، نظم، مؤسسات، آليات، تشريعات، ط1، ذات السلاسل، الكويت، 2018، ص26 وانظر أيضاً:

Leslie Holmes, Op, cit, P285.

6. انحسار مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.
7. إضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة بتنمية المجتمع وتوعيته وأيضاً المشاركة السياسية.
8. ضعف النظام التعليمي وتدني مستوى مخرجاته.
9. غياب الدور الإعلامي في التعاطي مع المشكلات.
10. اختلال معايير تولي المهام الوظيفية، وإزاحتها عن الأكفاء، واستغلال صلاحياتها.

ثانياً: آثار الفساد على التنمية في المجال الاقتصادي

طالما انتشر الفساد في المجتمع، وأصاب أخلاقياته وسلوكياته، فإنه بلا شك سيضرب قطاعه الاقتصادي، من خلال إعاقة جهود التنمية الاقتصادية فيه وإبطاء نمو مجالاته، وتبرز آثار الفساد على المجال الاقتصادي من خلال التأثير على دعائم التنمية الاقتصادية.

ونورد هذه الآثار وفق الترتيب الآتي⁽²⁴⁾:

1. أثره على الاستثمارات

يؤثر الفساد بشكل كبير على الأداء الاستثماري، وذلك من خلال تقليل الأرباح وتخفيض الحوافز، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وقد أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية بأنه كلما زاد معدل الفساد، قلَّ معه حجم الاستثمارات بكافة أنواعها العامة والخاصة والأجنبية. والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه إذا كانت زيادة الفساد فعلاً تقلل من الاستثمارات؛ فهي بذلك يمكن أن تزيد من فرص الاستثمارات غير المشروعة، المبنية على الرشاوى والغش والتهرب الضريبي، وغير ذلك من أنشطة.

(24) د. هاشم السيد، مرجع سابق، ص45؛ صلاح محمد الغزالي، مرجع سابق، ص26؛ د. طارق السيد محمود أبو عقيل، مكافحة جرائم الفساد وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان: دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 7-9 نوفمبر 2018، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص75. وانظر حول ذلك أيضاً: Leslie Holmes, op. cit., p. 291; Roberta Ann Johnson and & Shalendra Sharma, op. cit., p. 5; Bo Rothstein & Aiysha Varraich, Making Sense of Corruption, Cambridge University Press, UK, 2017, p. 17.

2. أثره على جودة الخدمات

الفساد يؤثر كذلك على المشروعات العامة المتعلقة بإنشاءات البنية التحتية الداعمة للإنتاج، حيث يتم إرساء مناقصات عامة للمشروعات قائمة على علاقات بين أشخاص لهم نفوذ، أو سلطة يستغلونها من أجل الحصول على مبالغ ضخمة مقابل إرساء مشروعات فاشلة، ويعني ذلك أن كلفة هذه المشروعات والمنتجات والخدمات مرتفعة بسبب زيادة المدفوعات غير المشروعة، وسوف تنخفض جودة المواد والخدمات.

3. أثره على السياسة المالية العامة

تعتمد السياسة المالية العامة في دولة الكويت على إدارة الدولة للاقتصاد، وهذا يشكل نافذة للمسؤولين في الحصول على الرشاوى، إذ تقرر خططهم زيادة في حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص، فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي، ويشوه تكوين النفقات العامة. فضلاً عن ذلك يؤدي الفساد إلى زيادة عجز المالية العامة للدولة.

4. إحداث تضخم في سوق الأعمال

يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الأعمال، بسبب ما يدفع للمسؤولين في القطاعات الحكومية من رشا وعمولات تحت غطاء الهدية للبدء في ممارسة الأعمال، كما أن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف الخدمات الحكومية، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، حيث يعتمد المستثمرون إلى إدخال المدفوعات الناجمة عن الرشا ضمن تكاليف الأعمال، وهو ما يزيد تكاليف الإنتاج ويؤدي أيضاً إلى سوء تخصيص الموارد، والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية داخل الاقتصاد، فالمستهلك يدفع سعراً لسلعة أعلى من تكلفتها الحقيقية، كما أنه يؤثر على الكفاءة التوزيعية لأن جزءاً هاماً من المبلغ الذي يدفعه المستهلك، والاقتصاد عموماً لا يقدم إلى منتجي السلعة أو الخدمة أو الحكومة، بل إلى وسيط بينهما بسبب موقعه في عملية التبادل.

5. سوء عدالة التوزيع

يؤدي الفساد إلى اختلال في عدالة التوزيع، إذ يقلل فرص الربح لأصحاب المشروعات الصغيرة أو صغار التجار، وينمي أرباح ذوي المناصب الرفيعة، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تقليص الحافز الاستثماري. ويؤدي ذلك أيضاً إلى فقدان الثقة بين الأفراد والحكومة، لغياب روح التنافس في بيئة الأعمال.

6. سوء توزيع الدخل

يؤدي الفساد إلى تباين الدخل والثروة لدى أفراد المجتمع، حيث تزيد الفجوة بين الأغنياء

والفقراء، وتزيد البطالة والفقر وقلة فرص العمل، وقد يؤدي ذلك إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية.

ثالثاً: آثار الفساد على التنمية في المجال البيئي

وهو الفساد الذي ينال من الموارد الطبيعية كالتربة والمياه والهواء، فهذه المواد معرضة للضرر، أو بالأحرى للتلوث بسبب الإنسان، لذلك عرّفه البعض بأنه: «كل تصرف ضار مناف للمصلحة، يترتب عليه إخراج مكونات البيئة عن إمكان الانتفاع بها كلاً أو بعضاً»⁽²⁵⁾. فلم يقتصر الفساد على المجالين الاجتماعي والاقتصادي فحسب؛ بل أدخل الجانب البيئي ضمن المجالات المعرضة أيضاً للفساد، وهناك ارتباط بين مجالات الفساد التي أشرنا إليها سابقاً، والفساد البيئي. فالإنسان يعد مسؤولاً عن فساد البيئة المعرضة للتلوث بمختلف أنواعه، مما يهدد حياة المخلوقات في هذا الكوكب بالخطر. ويتجلى الفساد البيئي في عدة أنشطة تتمثل في الصور الآتية:

1. السيطرة على الموارد والمواقع البيئية الأساسية، وإحداث تغييرات مباشرة في طابعها البيئي، واستغلالها في إقامة المشروعات التنموية غير المتوافقة مع نظامها البيئي.
2. تيسير أنشطة العصابات المنظمة في نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود، وطمرها في أراضي الدول الأخرى، مما يتسبب في انتشار الأمراض والأوبئة.
3. الاستمرار في استخدام الموارد المضرّة بالبيئة، مما يتسبب في اختلال التوازن البيئي، فالأرض تشهد الآن تغييراً فترات بعد فترة بسبب التغير المناخي، وشواهد ذلك كثيرة كالاحتباس الحراري وارتفاع نسب درجات الحرارة، وذوبان ثلوج القطبين الشمالي والجنوبي، وهذا يتسبب في زيادة منسوب البحار والمحيطات.

المطلب الثاني

تجريم مظاهر الفساد في إطار القانون رقم 6 لسنة 2016

بشأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد

سعى المجتمع الدولي بأسره إلى تجريم مظاهر الفساد، وقد توجت منظمة الأمم المتحدة

(25) د. فضل عبد الله مراد، الإفساد البيئي - مفهومه، ومظاهره وموقف الشرع منه، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، المجلد 35، العدد 1، ربيع 1438هـ/2017م، ص156.
وانظر:

Alexandra Leitao, Research Article: Corruption and the Environment, Journal of Socialomics, (2016), Vol 5, Issue 3, 173.

هذا السعي بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لسنة 2003، وقد وقعت العديد من دول العالم ومنها دولة الكويت على بنود هذه الاتفاقية، ومن أجل مواءمة بنود هذه الاتفاقية⁽²⁶⁾. واستناداً إلى ما ورد في المادة (22) من القانون رقم 6 لسنة 2016 جرمّ المشرع مظاهر عديدة للفساد، سنحاول تقسيمها إلى فرعين اثنين.

الفرع الأول

طائفة الجرائم المنصوص عليها في قانون الجزاء

أدرج المشرع الكويتي بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن قانون الجزاء وتعديلاته، نورد هذه الجرائم على النحو الآتي:

أولاً: الاعتداء على المال العام

وهي الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام بالمخالفة لأحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، والتي تؤدي إلى الإضرار بالأموال العامة، أو الممتلكات العامة للدولة، وهيئاتها ومؤسساتها، والشركات التي تساهم فيها، أو يكون الغرض من ارتكاب هذه الأفعال هو الإضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية.

وتتمثل هذه الجرائم في الاختلاس، والاستيلاء أو تسهيل الاستيلاء، والتربح، وإفشاء معلومات سرية، والتسبب بأضرار جسيمة في أموال الدولة عمداً أو عن طريق الخطأ، والاحتفاظ بوثائق تتعلق بإحدى جرائم الاعتداء على الأموال العامة، وعدم الإبلاغ عن جريمة من جرائم الاعتداء على المال العام، وتقديم بيانات كاذبة لجهة التحقيق، والجرائم المتعلقة بالمناقصات العامة والمزايدات والممارسات.

ويخضع الجناة في هذه الجرائم للعقوبات المنصوص عليها في المواد من (9 إلى 23) من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

ثانياً: الرشوة

هي الأفعال التي يطلب أو يقبل من خلالها الموظف العام لنفسه، أو لغيره وعداً أو هدية أو عطية، لأداء عمل، أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته، إخلالاً منه بواجبات وظيفته.

(26) المشرع قبل العمل بالقانون رقم 6 لسنة 2016، فإنه يجرّم مظاهر الفساد في المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وما يميز الأول عن الثاني أن الأول تضمن نماذج مستحدثة، اتساقاً مع ما ورد في الفصل الثالث من الاتفاقية الدولية.

ويخضع الجناة للعقوبات المنصوص عليها في المواد من (114 إلى 118) من القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن قانون الجزاء وتعديلاته.

ويؤخذ على المشرع الكويتي عدم إدراجه أحكاماً بتجريم الرشوة في القطاع الخاص.

ثالثاً: استغلال النفوذ أو السلطة

وهي جريمة مدرجة ضمن جريمة الرشوة، وتُعرف بالأفعال التي يطلب من خلالها الموظف العام لنفسه، أو لغيره وعداً أو عطية، لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم، من أجل الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة، على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو أية فائدة أخرى من أي نوع.

ويخضع الجناة فيها للعقوبات المقررة في المادة (119) من قانون الجزاء الصادر سنة 1960.

رابعاً: التزوير واستعمال المحرر المزور

وهو كل تغيير للحقيقة في محرر رسمي بقصد استعماله، على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة، كما يعد تزويراً تقليدياً أو تزوير خاتم الدولة، أو خاتم إحدى المصالح الحكومية، أو خاتم أحد الموظفين العامين، أو الطوابع الحكومية، أو قيام شخص ما بإملاء بيانات كاذبة على موظف عام حسن النية موهما إياه بأنها صحيحة.

ويخضع الجاني فيه للعقوبات المقررة في المواد من (257 إلى 262) من القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن قانون الجزاء وتعديلاته، متى كان المحرر محل التزوير تقليدياً أي تزويراً ورقياً.

خامساً: التزيف

هو القيام بتقليد أوراق النقد أو المصكوكات أو تزويرها، بإدخال تغيير عليها كلياً أو جزئياً، وذلك بقصد استعمال الورقة أو المصكوكة المقلدة أو المزورة في التداول.

سادساً: إعاقة سير العدالة

وهي مجموعة من الجرائم التي من شأن ارتكابها التأثير سلباً على سير العدالة، وتشمل جريمة شهادة الزور، وجريمة الإكراه على الشهادة، وجريمة الامتناع عن تقديم المساعدات اللازمة للقضاء، وجريمة الامتناع عن التبليغ عن الجرائم والامتناع عن منع وقوعها، وجريمة تقديم بلاغ كاذب، وجريمة التأثير في الجهات القضائية والإساءة إلى سمعتها، وجريمة فض الأختام الرسمية القضائية أو الإدارية.

وعقوبات هذه الجرائم مدرجة في إطار المواد من (136 إلى 148) من قانون الجزاء.

الفرع الثاني

طائفة الجرائم المنصوص عليها في التشريعات الجزائية الخاصة

وهي طائفة الجرائم التي أدرجها المشرع في قوانين خاصة تنظم أحكامها، وسنورها وفق الترتيب الآتي:

أولاً: التهرب الجمركي

عرّفت المادة (16) من القانون رقم 13 لسنة 1980 بشأن قانون الجمارك الكويتي جريمة التهريب الجمركي بأنها تعني: «إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى دولة الكويت أو إخراجها، أو محاولة إخراجها منها بشكل مخالف للنظام المعمول به، طبقاً لأحكام هذا القانون أو القوانين الأخرى، أو دون أداء الضرائب والرسوم المستحقة عليها كلياً أو جزئياً».

وتقع هذه الجريمة أيضاً بالمخالفة لأحكام القانون رقم 10 لسنة 2003 بشأن قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي جميع الأحوال، فإن عقوبة هذه الجريمة مقررة في المادة (20) من قانون الجمارك الصادر سنة 1980.

ثانياً: التهرب الضريبي

عرّف دليل الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية هذه الجرائم بأنها: «محاولة الشركات التخلص من الأعباء الضريبية وعدم أدائها، عن طريق وسائل احتيالية، باستغلال ثغرات النصوص القانونية». وتقع بالمخالفة لأحكام المرسوم رقم 3 لسنة 1955 بشأن ضريبة الدخل الكويتية.

ولم ينص هذا القانون على عقوبات غير الغرامات المالية. ويؤخذ على المشرع الكويتي في هذا الجانب؛ أنه لم يشمل قوانين الضرائب الأخرى كقانون دعم العمالة الوطنية رقم 19 لسنة 2000، وقانون الزكاة رقم 46 لسنة 2006.

ثالثاً: غسل الأموال

عرّفت المادة الأولى من القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال، أنّ عمليات غسل الأموال هي: «عملية أو مجموعة من عمليات مالية، أو غير مالية، تهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال، أو عائدات أي جريمة، وإظهارها في صورة أموال أو عائدات متحصلة من مصدر مشروع، ويعتبر من قبيل هذه العمليات كل فعل يساهم في عملية توظيف أو تحويل أموال عائدات ناتجة بصورة مباشرة أو غير

مباشرة عن جريمة أو إخفاء أو تمويه مصدرها».

والعقوبات المقررة على هذه العمليات نص عليها المشرع في المواد (6 إلى 16) من القانون ذاته، أو العقوبات المقررة في المواد من (27 إلى 41) من القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو المادة (9) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

رابعاً: تقييد المنافسة

وهي أنشطة تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم 10 لسنة 2007 بشأن حماية المنافسة، وهي مجموعة من الأفعال التي تؤدي إلى تقييد المنافسة الحرة أو منعها أو الإضرار بها. ويُعاقب عليها وفقاً للمواد من (19 إلى 22) من قانون حماية المنافسة.

خامساً: الكشف عن عمولات العقود التي تبرمها الدولة

وهي الأفعال التي تقع بالمخالفة للقانون رقم 25 لسنة 1996 بشأن الكشف عن عمولات العقود التي تبرمها الدولة، وفيها يُقدم المتعاقد والوسيط في العقود التي تكون الدولة أو إحدى مؤسساتها طرفاً فيها بياناً غير مطابق أو مخالفاً للواقع، أو لا يقدم الإقرار عن العمولات التي سيقدمها المتعاقد أو يتقاضاها الوسيط والتي تزيد على 100 ألف دينار كويتي.

وأخضع المشرع عقوبات هذه الأفعال للمادتين (4 و5) من القانون ذاته.

سادساً: إعاقة عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد

وهي الأفعال التي يكون من شأن ارتكابها إعاقة عمل الهيئة، أو الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجبها، أو التدخل في اختصاصاتها بقصد التأثير عليها، وذلك بالامتناع دون مبرر قانوني عن تزويد الهيئة بأية سجلات أو وثائق أو مستندات أو معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد، كالتأخير في تقديم إقرار الذمة المالية.

ويدخل ضمن إطار هذا التجريم إفشاء العاملين أسرار الهيئة، والإخلال بنزاهة واستقلال أعضاء الهيئة.

سابعاً: الكسب غير المشروع

وهو كل زيادة في الثروة، أو انقاص في الالتزامات تطراً بسبب تولي الوظيفة، أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو أولاده القصر، أو من يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليه، متى كانت هذه الثروة لا تتناسب مع موارد وهم وغير مبررة، وهي جرائم مستحدثة

في إطار القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وقد نُظمت أحكامها في المواد من (48 إلى 50) منه.

ونلاحظ أن القانون جاء خالياً من فكرة تجريم تعارض المصالح، وهي من أهم الجرائم التي ترتبط بظاهرة الفساد، كونها تتعلق بالواسطة والمحسوبية، وكان من باب أولى أن يراجع المشرع مسلكه خصوصاً بعد إلغاء القانون رقم 13 لسنة 2018⁽²⁷⁾، لسد هذه الثغرة وهي أساس الفساد في دولة الكويت، وذلك بإجراء تعديل على أحكام هذا القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد، عن طريق إضافة بند يُعنى بتجريم تعارض المصالح.

كذلك نلاحظ عدم منطقيّة ما ورد في البند الثاني عشر، عندما اشترط المشرع إضافة جرائم أخرى متى ما نص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد.

المطلب الثالث

التدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد

امتثالاً للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، فقد حرص المشرع على اعتماد سياسة وقائية في إطار القانون رقم 2 لسنة 2016 من شأنها أن تضمن الحد من آثار الفساد، وتمنع وقوع مثل هذه الجرائم في المستقبل. وتمثلت التدابير الوقائية في إنشاء هيئة عامة متخصصة لمكافحة جرائم الفساد، وأيضاً اعتماد تدبير يقرر سبيل التعاون بين الهيئة ذاتها وأطراف وطنية ودولية، ومن هذه التدابير أيضاً التعاون الدولي. وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين.

الفرع الأول

إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد

نصت المادة (3) من القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ولائحته التنفيذية، على أنه: «تُنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، يشرف عليها وزير العدل، وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون».

(27) طعن دستوري رقم 2018/7 الصادر بتاريخ 2019/5/19 بعدم دستورية القانون رقم 13 لسنة 2018 بشأن قانون عدم تعارض المصالح وإسقاط لائحته التنفيذية.

وحددت المادة (5) من القانون السابق ذكره اختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وهي اختصاصات واسعة ذات طابع وقائي، نجلها وفق ما ورد في النص على النحو الآتي:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
2. تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها، وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جرمية، يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
3. تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.
4. حماية المبلغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
5. إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز، أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
6. متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
7. دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت، أو انضمت إليها، وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
8. التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
9. دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
10. التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها، وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

11. اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
12. طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.
13. إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
14. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.
15. إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
16. أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة وتناط بها. وحسناً فعل المشرع، حينما جعل اختصاصات الهيئة على سبيل المثال وليس الحصر، بدلالة ما ورد في البند 16 من المادة (5)، حيث ربط اختصاصاتها بالهدف أو الغرض من إنشائها، وهو ما يعني التوسع في مهام الهيئة، لذلك حرص المشرع أن ينص على الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها في المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة، وهي:
 - إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
 - تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم 47 لسنة 2006 والاتفاقية والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد التي يتم الموافقة عليها.
 - العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.
 - حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.
 - حماية المبلغين عن الفساد.
 - تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية في مجالات مكافحة الفساد.

- تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

الفرع الثاني

التعاون للحد من ظاهرة الفساد

نخلص مما سبق إلى أنّ الحد من ظاهرة الفساد وجرائمها، لا يتأتى إلا من خلال تعاون الهيئة العامة ذاتها مع الأشخاص كافة وجهات الدولة والمجتمع المدني، على اعتبار أنّ مكافحة هذه الظاهرة مسؤولية مشتركة.

فما مظاهر التعاون التي حرص المشرع على تجسيدها لضمان الحد من هذه الظاهرة؟

1. تعاون الأشخاص عن طريق التبليغ عن وقائع الفساد

مما لا شك فيه أنّ قيام الأفراد بالإبلاغ عن وقائع الفساد، سواء حدثت أو أنّها ستحدث مستقبلاً، يشكل جزءاً من مسؤوليتهم الوطنية والشرعية أيضاً⁽²⁸⁾، فهذا الإجراء من شأنه أن يضيق من دائرة الفساد من ناحية، ويعزز من استمرارية دوران عجلة التنمية والتطور؛ لذلك نرى أنّ التبليغ عنها قيمة أخلاقية للمجتمع الواعي والحريص وانعكاسٌ لتحضره، وقد رأينا من خلال بعض التطبيقات سابقة الذكر أهمية هذا الإجراء في القضاء على ظاهرة الفساد.

وقد عرّفت المادة الأولى من القانون رقم 2 لسنة 2016 البلاغ بأنّه: «الإعلام أو الإخبار من شخص طبيعي أو اعتباري، بما لديه من معلومات عن جريمة، أو شروع في جريمة، أو تستر على جريمة، أو تخلص من أدلة جريمة، أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى الهيئة أو إلى أي جهة مختصة بتلقي البلاغات». ويستوي أن يكون مجال الواقعة المبلغ عنها سياسية أو إدارية أو مالية أو اجتماعية أو بيئية.

كما عرّفت المادة ذاتها المبلغ بأنّه: «الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن أي جريمة فساد، وينطبق ذلك على الشهود وضحايا الجريمة والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة». فيستوي أن يكون المبلغ شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، ويمكن أن يكون شاهداً عليها، أو مجنياً عليه فيها، أو خبيراً يدلي بشهادته عنها، أو غير ذلك، ويستوي أن يكون المبلغ موظفاً في القطاعين العام أو الخاص. وإذا كان البلاغ يترتب عليه أثرٌ خطيرٌ على

(28) د. فيصل أحمد الحيدر، التبليغ ضد الفساد في ضوء أحكام التشريع الكويتي والبريطاني وأحكام القرآن الكريم، ط1، دون ناشر، الكويت، 2019، ص 14.

المبلغ شخصياً أو على أسرته، أو حتى على الأشخاص الذين يعرفهم؛ فيجب حمايتهم، وقد أناط المشرع بالهيئة منح المبلغين حوافز مادية ومعنوية لتحفيزهم على الإبلاغ، وتقديراً لجهودهم في الكشف عن وقائع الفساد، وقد اشترط المشرع لصحة البلاغ أن يكون المبلغ لديه دلائل جديّة تبرر اعتقاده بصحة الواقعة المبلغ عنها.

ولكن ذلك قد يترك فرصة حقيقية للانتقام الجناة بإيقاع الضرر بالمبلغ، أو بمن يحيطون به، كالفصل من العمل أو تهديده بالقتل أو غير ذلك من تصرفات.

لذلك حرص المشرع على حماية المبلغ في إطار القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء هيئة عامة للفساد، حيث أدرج باباً خاصاً، وهو الباب الخامس الذي عُنون بحماية المبلغ، ونظم أحكامه في المواد من (37 إلى 43) من القانون ذاته. ويأتي ذلك استجابة من المشرع للمادة (33) من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

وتختص الهيئة العامة لمكافحة الفساد بتلقي البلاغات، كما يمكن تقديم البلاغات إلى أي جهة أخرى تنسق معها بشأن هذا الإجراء، وفقاً لللائحة التنفيذية التي تضعها الهيئة.

2. التعاون مع الأجهزة الحكومية

لا تقتصر التدابير الوقائية على تقديم البلاغات من قبل المبلغين، بل يمتد الأمر إلى الأجهزة الحكومية أيضاً، حيث يقع على عاتقها التعاون مع الهيئة من خلال توضيح آلياتها في اتخاذ القرار بشأن الخدمات العامة التي تقدمها للأفراد، والإفصاح عن سياستها خصوصاً الإدارية والمالية، وكيفية الأداء من قبل القائمين على إدارة أجهزة الدولة، إلى غير ذلك من أمور تندرج تحت مفهوم الشفافية في العمل الحكومي.

وقد خصص المشرع في الباب الثاني المعنون بـ (التعاون في مكافحة الفساد وإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة) حيث تناولت المادة (10) ما يكفل للهيئة القيام بأداء دورها تجاه الأجهزة الحكومية لتحقيق إدارة رشيدة لموارد الدولة. ويمكن إجمال ما ورد في هذه المادة على النحو الآتي:

- أ- ترسيخ وتدعيم نظم التوظيف بالعمل على ما يلي:
 - أن تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية.
 - أن تشمل تدريب الأفراد المرشحين لتولي المناصب العامة.
 - اقتراح برامج تدريبية لتمكين الموظفين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرف.

- ب- اقتراح تدابير تشريعية وإدارية لوضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب وتعيين شاغلها.
- ج- العمل على سد الثغرات ومصادر نفاذ الفساد، عن طريق الفصل بين مقدم الخدمة وطالبها.
- د- اتخاذ تدابير لاعتماد وترسيخ وتدعيم نظم الشفافية لدى الموظفين العاميين.
- هـ- وضع مدونات ومعايير سلوكية لأداء الوظائف العامة، واتخاذ تدابير تأديبية لمن يخالفها.
- و- اقتراح إنشاء نظم مشتريات مناسبة تقوم على الشفافية، والتنافس والموضوعية في اتخاذ القرار.
- ز- تشجيع الجهات على الأخذ بنظام فعّال للمعالجة الداخلية بشأن قانونية التظلم والإنصاف.
- ح- اقتراح نظم تمكن المتعاملين من الحصول على المعلومات عن كيفية اتخاذ القرارات. ويكون للهيئة كجهة مستقلة متابعة المخالفين، بما في ذلك المخالفات المتعلقة بالكشف عن الذمة المالية التي خصص لها المشرع الباب الثالث في المواد من (11 إلى 36)، كما نظم إجراءات طلبات التحري عن مرتكبي جرائم الفساد، وضبط المخالفات، وجمع الاستدلالات في أحكام المواد من (45 إلى 58) المدرجة في الفصل الثاني من الباب الرابع.
- وهذه الأحكام تتماشى مع ما جاء في اتفاقية مكافحة الفساد في المادة (36) التي بيّنت الجهة التي تشرف على اتخاذ الإجراءات، والمادة (37) بشأن تعاونها مع سلطات إنفاذ القانون، والمادة (38) بشأن تعاونها مع السلطات الوطنية. ولم يبين المشرع الكويتي حكم تعامل هيئة مكافحة الفساد مع التجاوزات التي قد تحدث من القطاع الخاص.

3. التعاون مع المجتمع المدني

يقوم المجتمع المدني بدور بارز ومكمل لعمل الهيئة، فلا يمكن إنجاح هذه العملية بالشكل الذي يضمن فعالية المواجهة إلا بشراكة مع قطاعات المجتمع المدني، التي تتميز برؤيتها وأهدافها التوعوية والتنقيفية لأفراد المجتمع ودراسة احتياجاته. وقد بيّنت المواد من (5 إلى 8) آلية تعاون الهيئة، ودورها مع تلك الجهات.

وسنبين آلية تعاون الهيئة مع المجتمع المدني على النحو الآتي:

أ. التعاون مع الأجهزة الحكومية

وذلك بتشجيع الهيئة لقطاعات المجتمع المدني، وتفعيل دورها في التعاون مع أجهزة الدولة لمكافحة الفساد، من خلال التواصل معها للحصول على المعلومات اللازمة لمتابعة قضايا الفساد واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، ونشر الوعي عن مخاطر الفساد بأي صورة كانت، وتشجيعها على إعداد دراسات وتقييم الوضع في دولة الكويت، أو غير ذلك من وسائل أخرى تشجع تلك العلاقة.

ب. التعاون مع المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها

فمن أوجه التعاون أيضاً حرص الهيئة على الانخراط مع المؤسسات التعليمية لغرس ثقافة مكافحة الفساد، وتعزيز مفهوم المواطنة، من خلال تصميم برامج تدريبية، وعمل محاضرات للمعلمين والطلاب، لتوعيتهم بقيم النزاهة والشفافية عند التعامل مع مقدرات الدولة وثروتها، والعمل على توعيتهم بمخاطرها، كذلك حث الباحثين على إجراء أبحاث ودراسات تتعلق بتجارب الدول في محاربة هذه الظاهرة.

ج. التعاون مع الوسائل الإعلامية

يمكن للهيئة أن تتعاون مع مختلف الوسائل الإعلامية، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية في تبصرة المجتمع بمخاطر الفساد وآثاره، من خلال تنظيم حملات توعوية للجمهور، وإذكائهم بطرق الوقاية والحلول المناسبة للحد من ظاهرة الفساد، كذلك تغطية الفعاليات المتعلقة بمواجهة هذه الظاهرة.

د. التعاون مع المؤسسات الدينية

تقوم المؤسسات الدينية بدور مهم في تحصين المجتمع، بالقيم الأخلاقية النابعة من أحكام ديننا الإسلامي الحنيف، من خلال تنمية الوازع الديني، وذلك بالدروس والمحاضرات التي تقيمها المؤسسات والمعاهد الدينية في المناسبات والمحافل المختلفة، فضلاً عن برامجها وقنواتها التي تتقارب فيها مع دور المؤسسات الإعلامية في التثقيف والتوعية.

المبحث الثاني

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أداة فعالة

لمكافحة جرائم الفساد

أصبحت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تؤدي دوراً مهماً في مكافحة جرائم الفساد، سواء بالكشف عنها أو حتى التنبؤ بها، وقد أثبتت التجارب العملية أهمية الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة هذه الظاهرة في القطاعين العام والخاص، وهو ما يتطلب الاستثمار بها لدعم بيئة الأعمال.

وبناء عليه، سوف نبدأ بالبحث عن المشكلات العلمية لمواجهة هذه الظاهرة لبيان مدى الحاجة إلى الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وهذا هو المطلوب الأول، ثم نوضح آلية استخدامها لمكافحة مظاهر الفساد في المطلب الثاني، لنختتم المبحث بعرض تجربة دولة إستونيا كنموذج أوروبي، نجح في تلك المواجهة من خلال استخدام هذه التكنولوجيا.

المطلب الأول

المشكلات العملية لمكافحة جرائم الفساد

يتبين لنا مما تقدم أنّ وجود التشريعات المجرمة لمظاهر الفساد، سواء في دولة الكويت أم في غيرها من الدول، لم يكن كافياً لضمان تلك المواجهة، فما هي إذاً المشكلات التي تعيق جهود مكافحة الفساد، وتكفل الحد من تفشي مظاهره؟

باعتمادنا أنّ المشكلات التي تعيق مواجهة جرائم الفساد تتمثل في أمرين اثنين: أولهما، اقتصار الكشف عن مظاهر الفساد على التبليغ فقط. وثانيهما، تفاوت آلية الرقابة والمتابعة والمساءلة، وإذا تمعنا قليلاً فيهما، فإننا سنجد أنّ القاسم المشترك بينهما هو العنصر البشري. ولطالما كانت مكافحة مظاهر الفساد تعتمد على العنصر البشري فقط، فلن يحقق العالم طموحه في مواجهة هذه الظاهرة.

وفي ضوء ذلك، فإننا قسمنا دراسة هذا المطلب إلى فرعين.

الفرع الأول

صعوبة التبليغ عن جرائم الفساد

يُعد إجراء التبليغ من أهم الإجراءات التي يُعوّل عليها في الكشف عن جرائم الفساد،

ومن دونه يصعب تصور اكتشافها لاسيما أنّ بعض الوقائع تنحصر بين فئة معينة من الأشخاص ذوي السلطة العامة، أي أنّها تتم بشكل سري، يصعب معه معرفة ما إذا كانت هناك شبهة فساد في تعاملاتهم من عدمها. فالمناقصات التي تتم في أروقة المؤسسات الحكومية، تتم بشكل سري ليس للشخص العادي معرفة مجرى الأمور فيها.

وهناك أيضاً بعض الممارسات التي تدخل ضمن إطار المعلومات السرية التي لا يجوز الكشف عنها للجمهور، على اعتبار أنّها من قبيل السر الوظيفي، ويعتقد البعض أنّ الإفشاء عنها يجعلهم تحت طائلة القانون، والحقيقة أنّ المصلحة في الكشف عنها أولى من إخفائها، وهناك من لا يستطيع البوح بها حتى لا يكون عرضة للتهديد في عمله، إذا كان موظفاً أو شخصاً عادياً في مواجهة السلطات العامة.

وتلافياً لهذه الأسباب، ألقى المشرع على الهيئة العامة لمكافحة الفساد مسؤولية حماية المبلغين من وقت تقديمهم للبلّغ، بتوفير عدة ضمانات وردت في المادة (41) نجملها على النحو الآتي:

1. التعامل بشكل جدي وسري مع البلاغات في كافة مراحلها، واتخاذ ما يلزم من إجراءات، والهيئة تمثل المبلغ أمام القضاء.
 2. توفير حماية قانونية بعدم الرجوع إلى المبلّغ جزائياً أو مدنياً أو تأديبياً.
 3. توفير الحماية الشخصية للمبلغ وأسرته وكل من يحيط به بحسب الحالة، وتمتد هذه الحماية إلى توفير الحراسة الشخصية له أو في محل إقامته، وتبدأ هذه الحماية منذ تقديم البلاغ.
 4. إلزام الدولة بتعويض المبلغ أو ورثته عما يلحق به من أضرار مادية ومعنوية.
- وحتى يتمتع المبلغ بهذه الحماية، فإنّ المشرع اشترط عليه في المادة (38) أن تكون الأدلة المقدمة جديّة، بحيث تبرز الاعتقاد بصحة الواقعة المبلغ عنها، وإذا ثبت ذلك فإنّه سيحظى بحماية من المسؤولية التأديبية والجنائية والمدنية.
- ونلاحظ أنّ المشرع اكتفى بتوقيع العقاب على من يستفيد من سكوته عن الإبلاغ عن جرائم الكسب غير المشروع مع توفر علمه، وذلك في المادة (50)، حيث قرّر المشرع إنزال نصف العقوبة المقررة في المادة (48) من القانون ذاته، وهي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين ونصف، والغرامة بمقدار نصف ما كسبه، فضلاً عن مصادرته.

ونعتقد أنّه من الإنصاف حينما قرر المشرع حماية خاصة للمبلغين عن وقائع الفساد، أن يشير أيضاً إلى تجريم التستر عليها، استناداً إلى نص المادة (133) جزاء، التي عاقبت

على عدم إبلاغ الأشخاص عن واقعة جنائية أم جنحة، خصوصاً أنّ المشرع اعتبر الإبلاغ واجباً وطنياً، يتحتم على الجميع دون استثناء القيام به.

والحقيقة أنّه على الرغم من الضمانات التي وفرها المشرع للمبلغين، وجعل هويتهم محاطة بسرية تامة وفق ما ورد في المادة (39)، ونظم إجراءات الإبلاغ في اللائحة التنفيذية رقم 100 لسنة 2016، إلا أنّ الخوف ما زال يسيطر على البعض خصوصاً أنّ السرية تقتصر فقط على تقديم البلاغ لدى هيئة مكافحة الفساد، ولا تمتد إلى جهات التحقيق الممثلة بالنيابة العامة، إذ يجوز لها استدعاء المبلغ بصفته شاهداً على بلاغه، وهو ما يضع المبلغ في خطر التعرض لمضايقات ليس من الجناة أنفسهم فحسب؛ بل حتى من أتباعهم.

ونرى من الأجدى لضمان فعالية هذا الإجراء، أن تمتد السرية أيضاً حتى أمام النيابة العامة، ليناط أمر المثل أمامها إلى عضو الهيئة المتمتع بصفة التحري، وضبط المخالفات عملاً بنص المادة (22) بشأن تحديد إجراءات الضبط والتحقيق، وأيضاً نصوص المواد من (45 حتى 67) من اللائحة التنفيذية، ليكون المبلغ بمثابة مصدر سري تماماً كتعامل عضو الشرطة مع المصدر السري، فأحكام محكمة التمييز الكويتية تسمح بالألّا يكشف عن هوية المصدر السري أمام سلطات التحقيق، وأيضاً أمام المحكمة⁽²⁹⁾.

إلى جانب ذلك، لم يتبنّ المشرع ما ورد في البند ب من المادة (32) من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، حيث عنيت باتخاذ تدابير خاصة لحماية الشهود والخبراء والضحايا للإدلاء بشهادتهم، أو الإبلاغ عن وقائع الفساد باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة كوصلات الفيديو (الفيديوكول) أو غيرها من الوسائل الملائمة. وما نراه أنّ تشفير اتصالات المبلغين والشهود والضحايا، وسيلة تضمن سرية تامة بين هؤلاء والجهة المختصة بتلقي البلاغ.

واستناداً إلى هذه المادة، يجوز للهيئة دعوة السلطات الحكومية إلى تفعيل الانتقال الذكي للقطاع الحكومي، والاستثمار بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لتطوير خدماته كخطوة جديدة للحد من جرائم الفساد.

(29) طعن تمييز 2002/2/19، الطعن رقم 2001/223 جزاء، مجلة القضاء والقانون س30، الجزء الأول، يوليو 2005، ص765، وطعن رقم 2001/588 جزائي، المجلة ذاتها، ص775.

الفرع الثاني

التعاون بين الجهات الدولية والوطنية والمشاركة المجتمعية لمكافحة الفساد

يعد التعاون من بين المسائل التي حرص المشرع على النص عليها، كاستجابة والتزام منه بمقتضى ما جاء في الاتفاقية الدولية من أحكام تبين أهمية التعاون الدولي بين أجهزة إنفاذ القانون، والتعاون الوطني بين الجهات في الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة، والسعي نحو تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة.

وما نلمسه في واقع الحال أن مسائل التعاون يغلب عليها الطابع الشكلي، وتقدير ذلك يتجلى في النقاط الآتية:

أولاً: عجز الأجهزة الرقابية عن متابعة الأداء وقصور الأدوات

تتطلب عمليات الرقابة الحقيقية على الأداء تولي أشخاص مؤهلين أخلاقياً قبل التأهيل الإداري والفني، فاختيار العنصر الأمثل وفقاً لمعيار الكفاءة مفقود تماماً في بعض المؤسسات الحكومية، كذلك تتطلب الرقابة سلطات واسعة الصلاحيات، كي تضمن من خلالها تحجيم التجاوزات التي تظهر، سواء في القطاع العام أو حتى في القطاع الخاص.

والحاصل في دولة الكويت أن داء الوساطة والمحسوبية كان سبباً حقيقياً في تدهور الأداء في معظم القطاعات الحكومية، وقد يصعب الكشف عن المفسدين فيها، إما بسبب صلة القرابة أو الصداقة أو حتى تغطية الممارسات بالرشا.

ومما لا شك فيه أن ضعف هذه الجهات الرقابية أسهم حتى في انفلات القطاع الخاص في العديد من المشروعات التي ظهرت فيها تجاوزات، سواء في مجال الصناعة أو الغذاء أو العقار أو غير ذلك، ناهيك عن تفرد القطاع الخاص وتأثيره بشكل كبير على بعض المؤسسات الحكومية بشأن اتخاذ القرار. لذلك كانت الصدفة في اكتشاف قضايا الفساد أمراً متوقعاً.

ثانياً: ضعف التنسيق بين هيئة مكافحة الفساد والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

من متطلبات مواجهة ظاهرة الفساد أن يكون هناك تنسيق بين الهيئة والجهات الفاعلة، سواء في الأجهزة الحكومية كالمؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم لغة التكنولوجيا الحديثة في عملها، وأيضاً مؤسسات المجتمع

المدني ووسائل الإعلام المختلفة. فلا شك أن هذه الجهات ستدعم نشر مواجهة الفساد لدى المجتمع.

ثالثاً: عدم تفعيل منظومة الحكومة الإلكترونية بشكل كامل في بعض القطاعات الحكومية

تقوم الحكومة الإلكترونية بدور بارز في مكافحة الفساد، خصوصاً بوجه القطاعين الإداري والمالي، حيث تسعى حكومات الدول إلى تحقيق فكرة الشفافية والنزاهة في إتمام مختلف خدماتها المقدمة للجمهور، فمن خلالها يتم تبسيط التعاملات، من حيث سرعة إنجازها وقلة كلفتها، بعيداً عن البيروقراطية المعروفة، التي كانت تعد بمثابة الأرض الخصبة للرشوة والواسطة والمحسوبية والتزوير، إلى غير ذلك من الأشكال الإجرامية الأخرى التي اعتاد عليها الموظف العام. ويعني ذلك أنه كلما انفصل أفراد الجمهور عن الموظف واستطاعوا إتمام معاملاتهم مباشرة من دون اللجوء إليه، فإن أشكال الفساد تبدأ بالانحصار.

وفي دولة الكويت، إن موضوع مكافحة الفساد من خلال منظومة الحكومة الإلكترونية يصطدم بعوائق كثيرة، بدلالة عدم اكتمال هذه المنظومة في بعض المؤسسات الحكومية، التي مازالت تعتمد على الطابع التقليدي في إنجاز المعاملات، وهو ما يتعارض تماماً مع فكرة الانتقال إلى الحكومة الذكية، كذلك ما استندنا إليه في نتائج مؤشر مدركات الفساد خير دليل على وجود ظاهرة الفساد، على الرغم من وجود الحكومة الإلكترونية.

إن قراءة الاستراتيجية التي أعدتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الأعوام من 2019 إلى 2024، تظهر لنا عدم استيعاب التوجه العالمي نحو تحقيق فكرة التحول الرقمي، فعلى الرغم مما تحمله الاستراتيجية من رؤية ورسالة تنطلق منهما لتفعيل قنوات التصدي للفساد، إلا أنها لم تأت بجديد، ذلك أن فكرة التحول الرقمي لم تكن ضمن غايتها في دعم منهجية التطوير إلى الحكومة الذكية. فما جاء في الأولوية الخامسة بشأن فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة، نجد أنها اقتصرت فقط على تطوير منصات الحكومة الإلكترونية لضمان اكتمال مقوماتها، وهو ما يؤكد ما قلناه سابقاً، فلم تظهر الغاية من العمل على دعم فكرة التحول الرقمي الذي سينقل الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية التي ستقتضي تماماً على بؤر الفساد.

كذلك لم يرد في الأولوية السابعة تفعيل دور القطاع الخاص في كشف الفساد، فدوره في هذه المرحلة مهم جداً، كما فعلت الدول المتقدمة كدولة إستونيا، حيث استثمرت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات القطاع الحكومي من بوابة القطاع الخاص.

المطلب الثاني

تطبيقات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

في مكافحة مظاهر الفساد

مع اتساع نطاق الجرائم على نحو غير مسبوق لاسيما المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، فلم يعد مجال مكافحة الجريمة قاصراً على العنصر البشري، الذي تحكم تصرفاته في بعض الأحيان أهواء الفساد حتى في ظل الحكومة الإلكترونية، فقد أفسحت الثورة الصناعية الرابعة المجال لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بأن تكون أداة فعالة لمكافحة الجريمة من خلال رصدها، وأيضاً إمكانية التنبؤ بها قبل وقوعها⁽³⁰⁾.

والسؤال الذي نطرحه في هذا المقام هو: كيف تتم الاستعانة بهذه التكنولوجيا من أجل مكافحة جرائم الفساد؟ وما أهم تطبيقاتها العملية؟

وسنجيب عن هذين السؤالين بتخصيص فرعين لما في هذا المطلب: الأول، نبين فيه خطوات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ثم في الفرع الثاني، نعرض أهم التجارب العملية التي تم فيها استخدام هذه التطبيقات لمكافحة جرائم الفساد.

الفرع الأول

العناصر الأساسية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

في البداية لا بد من التسليم بوجود أنظمة تقنية المعلومات لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فلا يمكن العمل من دون تلك الأنظمة، ولكي تحاكي هذه الأنظمة الذكاء البشري، فإنها تحتاج إلى استخدام برمجيات متطورة، يمكن من خلالها حل المشكلات المعقدة، من خلال تدريب هذه الأنظمة على حلها، أو اتخاذ قرار مناسب بشأنها اعتماداً على منطق مدروس مسبقاً، وبدائل مطروحة تتطلب جهداً بشرياً متعاظماً للوصول إليها عن طريق الفرد العادي ذي الذكاء المتوسط⁽³¹⁾.

وعليه سنحاول تبسيط عرض الخطوات الأساسية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي حتى يمكننا بعد ذلك فهم تطبيقاتها العلمية، وهي كالآتي:

(30) إيهاب خليفة، مرجع سابق، ص 21. وانظر أيضاً:

Lisa Quest and Anthony Charrie and Subas Roy, The risks and benefits of using AI to detect Crime, Risk Journal - Rethinking Tactics, August 09, 2018,

<https://hbr.org/2018/08/the-risks-and-benefits-of-using-ai-to-detect-crime>

(31) د. واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها.

Per Aarvik, Artificial Intelligence—a promising anti-corruption tool in development settings? U4-anti-corruption, Report 2019, Chr. Michelsen Institute (CMI)-Norway, p. 1.

أولاً: تعلم الآلة (Machine Learning)

يقصد بتعلم الآلة المجال الذي يُمكن أنظمة تقنية المعلومات من القدرة على التعلم دون وجود مبرمج بشكل صريح، ويعتبر أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي يزود الآلة بالقدرة على التعلم والتطور من خلال التجارب، فالتعلم يركز على تطوير البرامج الموجودة في الأنظمة، فيمكنها من الوصول إلى البيانات واستخدامها في التعلم من تلقاء نفسها.

وتبدأ عملية التعلم بتجميع البيانات السابقة، والملاحظات في شكل ملفات نصية، أو ملف (إكسل) أو صور أو بيانات صوتية تتضمن أمثلة، أو خبرات تصنف في قواعد بيانات، ونعني في موضوع دراستنا كل ما يتصل بموضوعات الفساد ومظاهره، وكلما كانت المواد المدخلة ذات جودة، كلما كان تعلم الآلة أفضل، من أجل البحث عن أنماط البيانات، واتخاذ أفضل القرارات في المستقبل، استناداً إلى البيانات المدخلة التي يجب أن تكون ذات صلة ومفهومة من قبل الآلة.

ثانياً: البيانات الضخمة (Big Data)

البيانات الضخمة تعتبر أيضاً أحد أهم التطبيقات التي يُعوّل عليها في استخدام الذكاء الاصطناعي، وهي: مجموعة ضخمة جداً ومعقدة من البيانات التي لا يمكن معالجتها بالطرق البسيطة، أي عبر الأنظمة التقليدية نظراً لحجمها.

ف يتم تجميع هذه البيانات وتخزينها، تمهيداً للقيام بعمليات تحليل بيانات متنوعة المصادر، كالبيانات الموجودة في مواقع شبكة الإنترنت، وبيانات شبكات التواصل الاجتماعي، وأجهزة الاستشعار، فتحليلها يسمح بوجود ارتباطات بين مجموعة من البيانات المستقلة لكشف جوانب عديدة، ومنها على سبيل المثال التنبؤ بالاتجاهات التجارية للشركات، ومكافحة الجريمة في المجال الأمني، إلى غير ذلك.

كما توفر هذه التنبؤات لصانعي القرار أدوات مبتكرة، لفهم أفضل للظروف، وبالتالي اتخاذ قرارات صحيحة تحقق الأهداف المطلوبة.

ثالثاً: التعلم العميق (Deep Learning)

هو حقل فرعي لتعلم الآلة، ويشار إليه بأنه المرحلة التي يتم فيها تدريب الآلات والحواسيب، حيث يتم إعدادها للقيام بمهام عديدة، وبشكل طبيعي تتوافق تماماً مع ما يقوم به الإنسان، وتتميز بأنها أعمق من فكرة التعلم الآلي البسيط، إذ إن هذا الأسلوب يهتم بتطوير خوارزميات معقدة، تُمكن الآلات والحواسيب من تعلم أداء المهام الصعبة

التي تتطلب فهماً عميقاً للبيانات وطبيعية عملها.

فتكون بموجب هذا التطوير أدوات مؤتمتة، تؤدي مهام مختلفة، من أجل الوصول إلى نتيجة أو أنماط معينة، دون أي تدخل بشري. ويعتمد اختيار الخوارزميات على نوع البيانات الضخمة المتوفرة لدينا، ولغة البرمجة التي تعمل على تحليلها، ونوع المهمة التي نرغب بتنفيذها.

رابعاً: الخوارزميات (Algorithms)

هي سلسلة من العمليات التي تحدد خريطة تعلم الآلة، من أجل أن تحل مشكلة ما، أو تصل إلى هدف معين. ويتم ذلك باستخدام نوعين رئيسيين من الخوارزميات: النوع الأول، خوارزمية التعلم الخاضع للإشراف، أي يخضع لإشراف الإنسان الذي يعلم خوارزميات الاستنتاجات، التي يجب على الإنسان تقديمها كمدخلات للتنبؤ في وقت لاحق، بالاستجابة الصحيحة تماماً كتدريب المعلم للطلبة.

أما النوع الثاني فهو: خوارزمية التعلم غير الخاضع للإشراف، وهي منهجية التعلم العميق، حيث تكون أكثر استقلالية عن الإنسان، فالآلات تتعلم كيفية تحديد العمليات والأنماط المعقدة، من دون أن يقدم الإنسان لها أي توجيه وثيق أو مستمر، فتكتشف البيانات وتستخلص النتائج، بل ويمكن أن تتنبأ بنتائج مستقبلية.

إذاً كل هذه العناصر تعمل بشكل مترابط من أجل تحسين أداء الآلات والحواسيب، بحيث تكون أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى، وحفزت قدرتها على تجهيز كميات ضخمة من البيانات للعمل في مجال الذكاء الاصطناعي، وقد منحت الآلة قوة هائلة في محاكاة الطريقة التي يعمل بها المخ البشري، وقدمت أمثلة ناجحة عديدة عن الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني

بعض تطبيقات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة مظاهر الفساد

إن نجاح منظومة الذكاء الاصطناعي يتطلب استخدام قاعدة بيانات فريدة صحيحة، تجمع بين الحالات الرئيسية المعروفة والمسجلة للفساد للاستعانة بها في تصميم نموذج حسابي، يعمل بمثابة آلية للإنذار المبكر للتنبؤ بما هو محتمل الظهور من حالات فساد في مناطق أو دوائر حكومية بعينها، وذلك اعتماداً على بعض البيانات السابقة والمحددات الأخرى التي تسهم في تحديد الظروف المحيطة، وتسمح بالتنبؤ بها.

وفيما يلي سوف نعرض بعض تجارب الدول، التي استعانت بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

لمحاربة مختلف مظاهر الفساد وأنواعه، وقد أثبتت هذه التجارب نجاحاً حقيقياً. ونورد هذه التجارب وفقاً للترتيب الآتي:

أولاً: في قضايا الاحتيال وغسل الأموال

في أوروبا، استعانت البنوك والمؤسسات المصرفية بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات المالية، منها مصرف مورغن ستانلي البريطاني، الذي أنشأ وحدة ذكاء اصطناعي لمراقبة عمليات الاحتيال، وأيضاً بنك (إيه بي إن أمرو)، الذي أنشأ شبكة ذكاء اصطناعي لتشمل أنشطة عديدة، مثل المساعد الرقمي لعملاء المصرف، وأدوات للكشف عن عمليات الاحتيال، وإدارة تحليل المخاطر.

فهذه التكنولوجيا تساعد في رصد أنماط التدفقات المالية المشبوهة وتحليلها، بما في ذلك المعاملات بالغة الصغر التي قد لا يلاحظها البشر، لذلك فهي تؤدي مهامها بفعالية وسرعة ودقة تتفوق فيها على بني البشر.

لذلك تساعد هذه التكنولوجيا المسؤولين على اكتشاف المشاكل في وقت مبكر من الدورة، قبل أن تصل إلى مستويات خطيرة.

ثانياً: في قضايا الرشوة

في إسبانيا، استطاع عدد من الباحثين في جامعة بلد الوليد تطوير أنظمة حاسوبية بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، من خلال تدعيمها بخوارزميات تتنبأ بمدى احتمالية وقوع الفساد واكتشافه في بعض المقاطعات الإسبانية بين عامي 2000 و2012، وهي تعد خطوة أولى في مواجهة الرشوة والجرائم المرتبطة بها والظروف التي تسمح بارتكابها، حيث يحلل النظام مجموعة من البيانات التي تم عرض بعضها في وسائل الإعلام، وبعضها الآخر قضايا تم صدور أحكام بشأنها، بحيث يمكن اتخاذ التدابير التصحيحية والوقائية على وجه السرعة.

وليس ذلك فحسب؛ بل إن تطبيقات (بلوك تشين) والذكاء الاصطناعي على مستوى الاتحاد الأوروبي، أسهمت في مكافحة الفساد عبر السوق الرقمية الأوروبية الموحدة لصالح القطاعين العام والخاص. فتقنية (البلوك تشين) قادرة تماماً على تتبع العمليات التي جرت عبر منصتها، لذلك يرى الباحثون أن تفعيل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي و(البلوك تشين) سيحسن كفاءة وفعالية تقديم الخدمات الحكومية، والتغلب على التجاوزات⁽³²⁾.

(32) Per Aarvik, op. cit. p. 12.

واستطاعت أستراليا استخدام هذه التكنولوجيا للكشف عن السلوك المشبوه من قبل الفاسدين داخل المؤسسات. والحقيقة أنّ تقديم الخدمات العامة عبر هذه المنصات للمواطنين والشركات، أسهم في تقليل التعاملات بين البشر، ومن ثم الحد من فرص طلب الرشا والحصول عليها.

ثالثاً: في قضايا التهرب الضريبي

أكد خبراء اقتصاديون في منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد والنزاهة، الذي انعقد في باريس في مارس 2019، أنّه إذا استخدمت السلطات المالية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؛ فإنه يمكن تقليل فرص التهرب الضريبي أو منعه تماماً، باستخدام هذه الأنظمة. ففي فرنسا تعتبر قضية التهرب الضريبي من القضايا الشائكة، فهو يهدر منها مليارات سنوياً، على الرغم مما يبذله مفتشو مصلحة الضرائب من جهد في تعقب دافعي الضرائب، وقد دفع ذلك وزارة المالية إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لتعقب المخالفين، فقامت بتطوير أنظمتها بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، حيث غذتها بالمعلومات التجارية والأسرية اللازمة، وأدخلت بيانات خمسة ملايين شركة خاضعة للضرائب، وبيانات حالة الأسر الفرنسية ودخولها، لتستطيع الأنظمة بعد ذلك اكتشاف المخالفات من خلال الربط بين الأرباح المصرح بها ونمط الإنفاق.

ومن الدول العربية التي استعانت بهذه التكنولوجيا ووضعها ضمن خطة التطوير الاقتصادي جمهورية مصر العربية، حيث أخضعت المنظومة الضريبية للتطوير من خلال إنشاء قاعدة بيانات بالمعاملات الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي بدقه أكبر بحيث تسهل مكافحة قضايا التهرب الضريبي.

رابعاً: في قضايا الاحتيال في المشتريات العامة

في عام 2016 أطلقت أوكرانيا برنامجها الخاص بشأن مكافحة الفساد عبر نظام المشتريات الإلكتروني المفتوح الذي تبنته دائرة التدقيق الحكومي، وقد أطلق عليه اسم Dozorro، وهو نظام يعتمد على فكرة التعلم الآلي في رصد الخوارزميات الخادعة المتضمنة إعطاء مناقصات مخالفة أو مشتبه بها، واكتشافها تلقائياً من خلال مؤشرات تستطيع مسح كميات البيانات الضخمة المتدفقة في وقت قصير، وهذا النظام حسّن من ترتيب أوكرانيا في مؤشر مدركات الفساد.

المطلب الثالث

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي والتجربة الإستونية

شهد الاستثمار في قطاع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تنافساً محموداً هائلاً، خصوصاً في الدول المتقدمة، فقد أصبحت هذه التكنولوجيا صناعة عالمية واعدة، كما أصبح مستوى تطورها معياراً لقياس قوة الدول الصناعية⁽³³⁾.

ومع ذلك رأى المجتمع الدولي أنّ التنافس في أتمتة الأنظمة، وتطويرها دون تنظيم واضح قد ينطوي عليه مخاطر كثيرة تهدد الحياة البشرية. وقد سارعت مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى رسم سياسة واضحة لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، حيث وضعت استراتيجية واضحة تنظم آلية الاستخدام والتطوير⁽³⁴⁾.

وسنعرض في هذا المطلب الأسس والمبادئ الأخلاقية لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الفرع الأول، ثم بعد ذلك نعرض تجربة إستونيا كنموذج أوروبي فعال لمكافحة الفساد عبر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الفرع الثاني.

الفرع الأول

الأسس والمبادئ الأخلاقية لاستخدام تكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي

حددت المفوضية الأوروبية رؤيتها بشأن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في دول الاتحاد، وقد تمحورت هذه الرؤية على عنصرين اثنين هما: العنصر الأول، الإنسان وحاجته لهذه التكنولوجيا بحيث يمكن الاستفادة منها في تحقيق الرفاهية في هذا العصر.

(33) د. جمال علي الدهشان، حاجة البشرية إلى ميثاق أخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة إبداعات تربوية، العدد العاشر، يوليو 2019، اتحاد الجامعات العربية، القاهرة، ص 10.

(34) شكلت المفوضية الأوروبية لجنة مكونة من 52 شخصاً من الخبراء (AI-HLEG) وتكليفها بإعداد وثيقة توضح سياسة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي داخل دول الاتحاد، وقد خرجت اللجنة بمسودة تضمنت مجموعة من الأسس والمبادئ الأخلاقية التي تنظم استخدام هذه التكنولوجيا في ديسمبر 2018. ونشرت هذه الوثيقة في إبريل من عام 2019. للاطلاع على الوثيقة راجع:

Independent High-level Expert Group on Artificial Intelligence (AI-HLEG) set up by The European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy AI, European Commission, Brussels, p. 4.

<https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/artificial-intelligence>

أما العنصر الثاني، فيتمثل في بناء الثقة في استخدام هذه التكنولوجيا، ودعم عجلة التنمية المستدامة، وزيادة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص، مع ضرورة وجود إطار عام يعزز هذه الثقة. فما الأسس التي اعتمدها المفوضية الأوروبية لبناء الثقة في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي؟ وما المبادئ الأخلاقية المقررة لها؟ وكيف يتم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟

أولاً: أسس تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الجديرة بالثقة

يجب أن تقوم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على ثلاثة أسس، حتى تكون مبعثاً لثقة المستخدمين وهي كالاتي⁽³⁵⁾:

1. أن تكون الأنظمة شرعية أو قانونية

يجب أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي وفق القواعد القانونية واللوائح المعمول بها في مستوى الاتحاد، وأولها القانون الأساسي المتضمن للحقوق الأساسية المعتمدة في دول الاتحاد ومعاهدة أوروبا لحقوق الإنسان، واللوائح العامة لحماية البيانات الشخصية وغير الشخصية، والتوجيهات الخاصة بالتجارة الإلكترونية ومسؤولية المنتج، وأيضاً قانون المستهلك وغيرها من الصكوك العديدة التي اعتمدها المجلس الأوروبي.

كذلك يدخل ضمن مجموعة القوانين كل القواعد الخاصة التي تنظم مجالات محددة، كتنظيم الأجهزة الطبية في القطاع الصحي.

2. أن تكون الأنظمة أخلاقية

ينبغي فضلاً عن ذلك احترام القواعد الأخلاقية، وذلك بأن تتوافق استخدامات هذه التكنولوجيا مع المعايير الأخلاقية التي تحكم دول الاتحاد، ومثل ذلك تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في علوم الأحياء والطب، أو استخدامها في تمييز الأعراق والأجناس أو غير ذلك.

3. أن تكون الأنظمة فاعلة أو قوية

تتحقق الفاعلية أو القوة من منظورين: أولهما، منظور اجتماعي، إذ ينبغي على أفراد المجتمع أن يثقوا بهذه الأنظمة، وأنها تعمل بشكل آمن وموثوق، وقد خصصت لخدمهم في جميع مجالاتهم، وثانيهما، من منظور تقني ينبغي عليهم أن يثقوا بأن هذه الأنظمة لن تتسبب بأي ضرر مقصود لهم طالما لم يُساء استخدامها، وهو ما يستوجب اتخاذ تدابير وقائية تتعلق بالمتانة الفنية، وسلامة النظام لمنع أي أثر سلبي غير مقصود.

(35) Independent High - level Expert Group on Artificial Intelligence(AI-HLEG),Op, cit, Pp, 4-5.

ثانياً: المبادئ الأخلاقية لاستخدام وتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي⁽³⁶⁾

حددت اللجنة الأوروبية أربعة مبادئ أخلاقية مستمدة من الحقوق الأساسية الواردة في القوانين واللوائح المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي، وتنسجم أيضاً مع أسس الثقة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطويرها. وينبغي لمصنعي هذه الأنظمة ومطوريها احترام تلك المبادئ، ويمكن إيرادها وفق الترتيب الآتي⁽³⁷⁾:

1. مبدأ احترام الاستقلال الذاتي للإنسان

يقرر هذا المبدأ ضرورة التزام منتجي هذه أنظمة ومطوريها بمعايير الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الأشخاص، بتمكينهم من ممارسة أنشطتهم، دون أي إجبار أو قيد يتعارض مع تلك المعايير، فالمبتغى من مصنعي هذه الأنظمة ومطوريها إتاحتها من أجل دعم وزيادة المهارات المعرفية والثقافية والاجتماعية للمستخدمين، فيتترك للفرد حرية اختيار القرار بالمشاركة من عدمها، فيوافق أو يرفض بموجب طلب يقدم إليه ويخطر فيه بكافة العمليات واحتمالاتها.

2. مبدأ منع الضرر

يقرر هذا المبدأ وجوب ألا تسبب أنظمة الذكاء الاصطناعي ضرراً بالأشخاص، أو تتفاقم آثارها عليهم سواء في البيئة الشخصية، أو حتى في بيئة العمل، فهذه الأدوات يجب أن تكون ضامنة لسلامتهم وحمايتهم من أي تجاوزات تنال من كرامتهم. ولا يقتصر أمر منع الضرر على الأفراد، بل ينصرف إلى حماية البيئة والكائنات الحية.

ومنع الضرر يستلزم أيضاً أن يكون تطوير الأنظمة تم على أيدي فرق لديها الخبرة والمعرفة في مجال أتمتة الأنظمة وملاءمتها للاستخدام، ويجب في مثل هذه الأحوال العمل على تعريف الأشخاص بأي مخاطر تتضمنها طبيعة النظام، وآلية الحد من أثرها لضمان تحقيق المساءلة والشفافية.

3. مبدأ العدالة والإنصاف

يقرر هذا المبدأ أن يكون استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطويرها ضامنة للتوزيع العادل للفوائد والتكاليف في المستوى المعيشي، وضامنة لعدم التحيز والتمييز بين

(36) من الاهتمامات العالمية بشأن حقوق الإنسان في مواجهة أنظمة الذكاء الاصطناعي، يعد إعلان تورينو الصادر عن منظمة العفو الدولية عام 2018 من أبرز الإعلانات التي دعت فيها الحكومات والشركات إلى حماية حقوق الإنسان في مواجهة عصر الذكاء الاصطناعي. وقد تبني الإعلان 9 مبادئ تعزز جانب الثقة باستخدام هذه الأنظمة، وتضع إطاراً قانونياً وأخلاقياً.

للمزيد من التفاصيل راجع الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.torontodeclaration.org>

(37) Independent High-level Expert Group on Artificial Intelligence (AI-HLEG), op. cit., Pp,11-13.

الأفراد وبلوغ العدل المجتمعي، وضامنة أيضاً لتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم والسلع والخدمات والتكنولوجيا؛ لذلك يجب أن تكون هذه الأنظمة مدربة على احترام التناسب والتنافس بين الوسائل وغاياتها.

وهذا بدوره يستلزم من الناحية الإجرائية تمكين الأشخاص من الاعتراض على القرارات المؤتممة المتعلقة بهم، التي تصدر عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

4. مبدأ القابلية للتفسير

يقرر هذا المبدأ ضرورة تفسير عمليات أنظمة الذكاء الاصطناعي، من أجل بناء ثقة المستخدمين فيها، فينبغي أن تكون هذه العمليات شفافة وواضحة، من حيث نتائج هذه العمليات، والمصطلحات المستخدمة في تلك العمليات، بحيث تمكن المتضررين من الاستفسار عن القرارات الخاطئة أو غير الدقيقة، التي اتخذتها أنظمة الذكاء الاصطناعي، حتى يمكن للمتضرر الطعن عليها.

استراتيجية الاتحاد الأوروبي الرقمية لعام 2020 وخطته لدعم الاستثمارات في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

هدفت الاستراتيجية الأوروبية الرقمية لعام 2020 إلى تمكين القطاعين العام والخاص من الوصول إلى أفضل صورة للبيانات؛ لزيادة قدرتهما على استخدام الذكاء الاصطناعي في السوق الأوروبية بشكل أكثر فاعلية؛ من أجل تحقيق مفهوم سوق أكثر عدالة وشفافية. وطبقاً للخطة الواردة في هذه الاستراتيجية، فهي تهدف إلى تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال جلب استثمارات بقيمة 20 مليار يورو سنوياً⁽³⁸⁾.

الفرع الثاني

القواعد الإرشادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

وتجربة إستونيا في محاربة الفساد

في هذا الفرع نعرض القواعد الإرشادية التي نشرتها اللجنة الأوروبية في إبريل عام 2019 بشأن كيفية استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ثم بعد ذلك نعرض التجربة الناجحة لدولة إستونيا كنموذج أوروبي حديث تفوقت على الدول الأوروبية ذاتها، وأصبحت تستفيد منها في تفعيل هذه التكنولوجيا.

(38) موقع الاتحاد الأوروبي على الرابط التالي:

https://ec.europa.eu/commission/news/artificial-intelligence-2018-dec-07_en

أولاً: القواعد الإرشادية لكيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

يجب على منتجي ومطوري أنظمة الذكاء الاصطناعي الالتزام بالإرشادات الآتية⁽³⁹⁾:

1. الوكالة البشرية والرقابة:

ينبغي أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي خاضعة للتحكم البشري، فلا يجوز التلاعب بالأشخاص أو إكراههم بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويجب أن يكون البشر قادرين على التدخل أو الإشراف على كل قرار يتخذه البرنامج.

2. الدقة والسلامة الفنية:

يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة ودقيقة، ولا ينبغي المساس بها بسهولة من خلال الهجمات الخارجية، ويجب أن تكون موثوقة بشكل معقول.

3. الخصوصية وإدارة البيانات:

أي يجب أن تكون البيانات الشخصية التي تجمعها أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة وخاصة، ويجب ألا يكون الوصول إليها متاحاً لأي شخص، وألا تسرق بسهولة.

4. الشفافية:

بمعنى أن يكون الوصول إلى البيانات والخوارزميات المستخدمة لإنشاء نظام الذكاء الاصطناعي سهلاً، ويجب أن تكون القرارات التي يتخذها البرنامج مفهومة. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون المشغلون قادرين على شرح القرارات، التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

5. التنوع والإنصاف وعدم التمييز:

يجب أن تكون الخدمات التي تقدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي متاحة للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو غيرها من الخصائص. وبالمثل لا ينبغي أن تكون الأنظمة منازرة لفئة عن أخرى.

6. المسؤولية البيئية والمجتمعية:

يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي مستدامة (أي يجب أن تكون مسؤولة من الناحية البيئية)، وتعزز التغيير الاجتماعي الإيجابي.

(39) د. جمال علي الدهشان، مرجع سابق، ص 16. وانظر أيضاً:

Independent High-level Expert Group on Artificial Intelligence (AI-HLEG), op. cit., p. 14.

7. المسألة:

يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للتدقيق، وتغطيها الحماية الحالية للمبلغين عن المخالفات في الشركات، ويجب الاعتراف بالآثار السلبية للأنظمة والإبلاغ عنها مسبقاً.

ثانياً: إستونيا كنموذج أوروبي فعال لمكافحة الفساد عبر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

في ظل تراجع الجهود الأممية بشأن مكافحة الفساد حسب ما أشار إليه تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2019، الذي أظهر أن أكثر من ثلثي الدول، بما في ذلك الدول المتقدمة، تعاني من ركود في جهود مكافحة الفساد مع انخفاض معدلات بعض اقتصاديات الدول المتقدمة، ككندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في حين لم تشهد ألمانيا واليابان أي تحسن⁽⁴⁰⁾.

أما دولة إستونيا، باعتبارها النموذج الأوروبي، الذي نجح في تحسين ترتيبه في مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012، فقد حظيت بالترتيب الثامن عشر على مستوى العالم، متقدمة على بعض الدول الأوروبية الأخرى، كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وأيضاً على بعض الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها.

ويرجع ذلك إلى الخطة المبنية على فكرة واضحة وبسيطة، وقد عبّر عنها البعض بعبارة⁽⁴¹⁾: Changing a faulty system using AI rather than chasing corruption.

بمعنى: «تغيير نظام معيب باستخدام الذكاء الاصطناعي بدلاً من ملاحقة الفساد».

فقد حملت هذه الفكرة مضموناً جديداً، يتمثل في الالتفات إلى التحول الرقمي كأولوية، بدلاً من إشغال أنفسهم بملاحقة الفساد عبر الأدوات التقليدية المعروفة لملاحقة البيروقراطيين التي لم تعد مجدية، فالحلول والتدابير المتعلقة بالقوانين أو اللوائح المتعلقة بالنزاهة والشفافية هي ذاتها لم تتغير على مر السنين، فالأمر يستحق الالتفات إلى إيجاد أساليب تكنولوجية تتماشى مع التطور الحالي.

فالأداء الجيد للحكومة الإستونية الذي تحقق من خلال الشراكة، أو بالأحرى التعاون مع القطاع الخاص منذ عام 1997، أي منذ أن بدأت ثورتها التكنولوجية ومن خلال إجراء الإصلاحات الجذرية في الأجهزة الحكومية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية،

(40) ملخص التقرير على موقع منظمة الشفافية العالمية على الرابط التالي:

https://www.transparency.org/news/pressrelease/2019_CPI_efforts_stagnate_in_G7_AR

(41) Per Aarvik, op. cit., p. 11.

وأيضاً مساعي حوكمة القطاع الخاص، واستحداث تشريعات جديدة تدعم فكرة تطوير الدولة الإلكترونية ومجتمع المعرفة، فقد استطاعت الحكومة تقليص احتكاك موظفيها بالمواطنين لتجنب مظاهر الفساد، حيث نقلت جميع خدماتها إلى خدمات إلكترونية في منصة واحدة عبر شبكة الإنترنت، وهو ما جعلها تصبح أول حكومة رقمية في العالم.

وهذا التطور جعلها مصدراً لتقديم الابتكارات الرقمية إلى 128 دولة حول العالم، خصوصاً في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

ويمكن إجمال بعض مظاهر التحول الرقمي في دولة إستونيا، حيث تم مكافحة الفساد وتقليله، وتعزيز النزاهة والشفافية، بما يأتي:

1. في الإدارة الحكومية:

يعتبر مشروع كرات (Kratt) تطبيقاً عملياً ضمن استراتيجية الحكومة في الأعوام من 2019 إلى 2021، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، وهذا المشروع يتضمن رؤية بإنشاء مساعد افتراضي (روبوت) يتيح للجمهور التفاعل معه صوتياً، وإنجاز بعض الخدمات العامة. ولا يقتصر ذلك على الخدمات في القطاع العام، بل إنّ القطاع الخاص يستفيد أيضاً من تطبيقات هذا المشروع⁽⁴²⁾.

2. في البرلمان:

استخدم في البرلمان الإستوني نظام (HANS)، وهو نظام يضطلع بمهمة كتابة محاضر الجلسات، وتصدر تقاريره بشكل مباشر بعد الانتهاء من الجلسات، وذلك بهدف مساعدة البرلمانيين وموظفي المجلس والجمهور على قراءة محاضر الجلسات، فالهدف هو رفع كفاءة الشفافية في النظام المؤسسي. وقد درّب هذا النظام في أكثر من 1500 ساعة على مراجعة هذه الممارسات مع مراقبة موظفي المجلس⁽⁴³⁾.

3. في القضاء:

صممت إستونيا قاضياً آلياً (روبوت) مزوداً بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحت مسمى العدالة الإلكترونية ويمكن للقاضي الآلي وعبر نظام (KIS) البت في النزاعات غير المعقدة مثل (قضايا مالية تقل قيمتها عن 7000 يورو)، من خلال تزويده بوثائق قانونية، يقوم

(42) Report of Estonia's AI Taskforce-May 2019, Republic of Estonia Government Office-Ministry of Economic Affairs and Communications, European Union Social Fund, p. 15. https://ec.europa.eu/knowledge4policy/ai-watch/estonia-ai-strategy-report_en

(43) راجع الموقع الإلكتروني للحكومة الاستونية على الرابط التالي: <https://e-estonia.com/hans-ai-support-tool-for-estonian-parliament/>

بتحليلها بدقة بناءً على خوارزميات يتم تدريبه وبرمجته عليها مسبقاً، ليتمكن بعد ذلك من اتخاذ القرار، وإصدار حكم في المنازعة، ويعتبر الحكم الصادر عنه بمثابة حكم أول درجة، جائز استئنافه أمام قاض بشري. إلى جانب ذلك، هناك مهام أخرى يضطلع بها داخل المحكمة، من بينها نشر الأحكام على الموقع الرسمي⁽⁴⁴⁾.

4. في بيئة الاستثمار:

برنامج الهوية الرقمية يتيح لرجال الأعمال وأصحاب الأنشطة التجارية في مختلف أنحاء العالم، أن يكونوا مواطنين رقميين في دولة إستونيا، من خلال تقديم وثائق تمكنهم من الحصول على إقامة رقمية خاصة بهم، تتيح لهم تقديم خدماتهم وإدارة مشاريعهم وشركاتهم، بل وتأسيس شركات دون الحضور إلى دولة إستونيا.

وكان الهدف الرئيس من هذا البرنامج، هو العمل على دعم النمو الاقتصادي، وجلب الاستثمار لخلق بيئة شفافة وتنافسية، وقد استقطب هذا البرنامج العديد من المستثمرين الأجانب⁽⁴⁵⁾.

(44) راجع الموقع الإلكتروني للحكومة الإستونية على الرابط التالي:

<https://e-estonia.com/solutions/security-and-safety/e-justice/>

(45) راجع الموقع الإلكتروني للحكومة الإستونية على الرابط التالي:

<https://e-estonia.com/solutions/e-identity/e-residency/>

الخاتمة:

وفي ختام بحثنا الذي أردنا فيه بيان مدى إمكانية الاستفادة من القدرة الفعالة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد والحد من آثارها، فهل من المتأمل أن تستفيد دولة الكويت من تطورات وتجربة الاتحاد الأوروبي، ودولة إستونيا تحديداً كعضو في هذا الاتحاد في محاربة هذه الظاهرة، فقد توصلنا إلى بعض النتائج الواقعية، يمكن من خلالها بناء توصيات قابلة للتطبيق ونراها ضامنة للارتقاء، وهو ما نعرضه على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1. إن المشرع الكويتي لم يلتفت إلى إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة لمكافحة الفساد، فمازالت التدابير التي تبناها شكلية وليست جديّة.
2. تتطلب مواجهة جرائم الفساد اكتمال منظومة الحكومة الإلكترونية، وهناك حاجة للاستثمار بتكنولوجيا المعرفة كالذكاء الاصطناعي، وتقنية (البلوك تشين) لضمان تلك المواجهة. فكلما استطاع أفراد الجمهور أداء معاملاتهم بعيداً عن الموظفين، كلما قلت جرائم الفساد.
3. المشرع الكويتي يعرف معنى أتمتة الأنظمة الإلكترونية، ولكنه يجهل أنها قابلة أن تكون أنظمة ذكية، بعد دعمها بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.
4. دعم القطاع العام وتطوير خدماته بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يعجل تحقيق الأهداف التنموية من ناحية، ويكافح داء الفساد من ناحية أخرى. ولا يتأتى ذلك إلا من بوابة الاستثمار والتعاون مع القطاع الخاص.
5. أثبتت التجارب العملية أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لمكافحة جرائم الفساد، من خلال رصد المخالفات غير المشروعة، وإمكانية التنبؤ بحدوثها في المستقبل.
6. اعتماد استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يتطلب ضمانات عديدة أهمها حماية البيانات الشخصية، وتوضيح أخلاقيات استخدام هذه التكنولوجيا في بيئة الأعمال، خصوصاً أن تطبيقات هذه التكنولوجيا عديدة في دولة الكويت.

ثانياً: التوصيات

1. نوصي المشرع الكويتي باعتماد تشريعات منظمة لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؛ من بينها وضع أخلاقيات استخدام هذه التكنولوجيا، ووضع تنظيم خاص لحماية البيانات الشخصية.
2. دعوة الأجهزة الحكومية لتفعيل آليات التعاون مع القطاع الخاص للاستثمار بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، من أجل تطوير كافة الخدمات الحكومية.
3. إعادة التفكير في آلية مواجهة الفساد، بتطبيق السياسة التي تبنتها دولة إستونيا، المتمثلة في تغيير النظام في القطاع الحكومي، بدلاً من ملاحقة الفاسدين بالطرق التقليدية.
4. دعوة هيئة مكافحة الفساد للتركيز على مسألة اكتمال منظومة الحكومة الإلكترونية، وأن تكون جزءاً من آليات الإشراف والرقابة في الانتقال إلى الحكومة الذكية.
5. رفع ثقافة ومهارات جميع فئات المتعاملين مع الخدمات الإلكترونية بمن في ذلك الجمهور، الذي سيضمن مشاركة فعالة في استخدام تلك الخدمات.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية

- إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، دراسات المستقبل، العدد 6، إبريل 2019، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- جمال علي الدهشان، حاجة البشرية إلى ميثاق أخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة إبداعات تربوية، اتحاد الجامعات العربية، القاهرة، العدد العاشر، يوليو 2019.
- هاشم السيد، الفساد المالي والإداري، ط1، دار الوتد، الدوحة، قطر، 2019.
- هيثم السيد أحمد عيسى، التشخيص الرقمي لحالة الإنسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقاً لللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية لعام 2016، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019.
- واثق علي الموسوي، الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والمفهوم، ج1، ط1، دار الأيام، عمان، الأردن، 2019.
- طارق السيد محمود أبو عقيل، مكافحة جرائم الفساد وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان: دور التشريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 7-9 نوفمبر 2018، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي - مفهومه وأبعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014.
- محمود طارق هارون، مدخل إلى علم الذكاء الاصطناعي، ط1، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، 2019.
- نجار الوزيرة، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.
- فضل عبد الله مراد، الإفساد البيئي - مفهومه، ومظاهره وموقف الشرع منه، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، المجلد 35، العدد 1، ربيع 1438هـ/2017م.

- فيصل أحمد الحيدر، التبليغ ضد الفساد في ضوء أحكام التشريع الكويتي والبريطاني وأحكام القرآن الكريم، ط1، دون ناشر، الكويت، 2019.
- صلاح محمد الغزالي، مكافحة الفساد: مفاهيم - نظم - مؤسسات - آليات - تشريعات، ط1، ذات السلاسل، الكويت، 2018.

ثانياً: باللغة الأجنبية

- Alexandra Leitao, Research Article: Corruption and the Environment, Journal of Socialomics, (2016) Volume 5, Issue 3, 173.
- Anastassia Lauterbach, Introduction to Artificial Intelligence and Machine Learning, (ch-2), The Law of Artificial Intelligence and Smart Machines- Understanding A.L. and the Legal Impact, Theodore F. Claypoole, American Bar Association, USA, 2019.
- Bo Rothstein and Aiysha Varraich, Making Sense of Corruption, Cambridge University Press, UK, 2017.
- Gabriel Hallevy, When Robots Kill-Artificial Intelligence under criminal Law, Northeastern University Press, USA, 2013.
- Gilbert Geis, The Roots and Variant Definitions of the Concepts of “White-Collar Crime”, Chapter 2, The Oxford Handbook of White-Collar Crime, Edited by Shanna R. Van Slyke, Michael L. Benson, and Francis T. Cullen, Oxford University Press, 2016.
- Isabelle Adam Mihaly Fazekas, Are emerging technologies helping win the fight against corruption in developing countries?, Dec-2018, Pathways for Prosperity Commission on Technology and Inclusive Development and Blavatnik School of Government.
<https://pathwayscommission.bsg.ox.ac.uk/Fight-against-corruption-paper>
- Independent High -level Expert Group on Artificial Intelligence (AI-HLEG) set up by The European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy AI, European Commission, Brussels.
<https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/artificial-intelligence>
- John McCarthy, What Is Artificial Intelligence?, Computer Science Department, Stanford University, November 12, 2007.
<http://www-formal.stanford.edu/jmc/>

- Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution, World Economic Forum, Geneva-Switzerland, 2016.
- Leslie Holmes, Corruption: A Very Short Introduction, 1^{ed}, Oxford University, UK, 2015.
- Lisa Quest and Anthony Charrie and Subas Roy, the risks and benefits of using AI to detect Crime, Risk Journal-Rethinking Tactics, 09,08, 2018. <https://hbr.org/2018/08/the-risks-and-benefits-of-using-ai-to-detect-crime>.
- Margaret A. Boden, Artificial Intelligence-A Very Short Introduction, Oxford University Press, UK, 2018.
- Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence-A History of Ideas and Achievements, Cambridge University Press, NY, USA, 2010.
- Per Aarvik, Artificial Intelligence—a promising anti-corruption tool in development settings? U4-anti-corruption, Report 2019, Chr. Michelsen Institute (CMI)-Norway.
- Roberta Ann Johnson and Shalendra Sharma, The Struggle Against Corruption: A Comparative Study, Palgrave macmillan, New York, USA, 2004.
- Report of Estonia's AI Taskforce: May 2019, Republic of Estonia Government Office-Ministry of Economic Affairs and Communications, European Union Social Fund. https://ec.europa.eu/knowledge4policy/ai-watch/estonia-ai-strategy-report_en
- Sharon Eicher, Introduction: What Corruption is and Why it Matters, Corruption in International Business(Corporate Social Responsibility), Gower E-Book, UK, 2009.
- Stephen Ibaraki, Accelerating the Sustainable Development Goals through AI, AI for social good: How artificial intelligence can boost sustainable development, ITU News Magazine, 01/2017. https://www.itu.int/en/itu-news/Documents/2017/2017-01/2017_ITUNews01-en.pdf

المحتوى:

الصفحة	الموضوع
91	الملخص
93	المقدمة
97	مطلب تمهيدي: ماهية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي
97	الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي
100	الفرع الثاني: المميزات والعيوب لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي
104	المبحث الأول: مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري الكويتي
105	المطلب الأول: نظرة سريعة على واقع الفساد في دولة الكويت
105	الفرع الأول: دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي
109	الفرع الثاني: آثار الفساد على أوجه التنمية
113	المطلب الثاني: تجريم مظاهر الفساد في إطار القانون رقم 6 لسنة 2016
114	الفرع الأول: طائفة الجرائم المنصوص في قانون الجزاء
116	الفرع الثاني: طائفة الجرائم المنصوص عليها في التشريعات الجزائية الخاصة
118	المطلب الثالث: التدابير الوقائية لمكافحة جرائم الفساد
118	الفرع الأول: إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفساد
121	الفرع الثاني: التعاون للحد من ظاهرة الفساد
125	المبحث الثاني: تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لمكافحة جرائم الفساد
125	المطلب الأول: المشكلات العملية لمكافحة جرائم الفساد
125	الفرع الأول: صعوبة التبليغ عن جرائم الفساد

الصفحة	الموضوع
128	الفرع الثاني: التعاون بين الجهات الدولية والوطنية المشاركة المجتمعية لمكافحة الفساد
130	المطلب الثاني: تطبيقات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة مظاهر الفساد
130	الفرع الأول: العناصر الأساسية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي
132	الفرع الثاني: بعض تطبيقات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة مظاهر الفساد
135	المطلب الثالث: تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي والتجربة الإستونية
135	الفرع الأول: الأسس والمبادئ الأخلاقية لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي
138	الفرع الثاني: القواعد الإرشادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي وتجربة إستونيا في محاربة الفساد
143	الخاتمة
145	المراجع

